



الدورة العشرون

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

انتخاب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة العامة

1 - بموجب أحكام الفقرة 4 من المادة 42 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 36 من قرار جمعية الدول الأطراف ICC-ASP/3/RES.6 بشأن الإجراءات المتبعة لترشيح وانتخاب القضاة، والمدعي العام، ونواب المدعي العام للمحكمة، يقوم المدعي العام بترشيح ثلاثة أشخاص لكل منصب من مناصب نواب المدعي العام التي يتعين شغلها.

2 - وفي رسالة مؤرخة 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أحال المدعي العام للمحكمة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف ترشيحه للأشخاص الستة لشغل منصبين لنائب المدعي العام للمحكمة (انظر المرفق):

القائمة ألف

(أ) السيدة دومارادزكي، سيلفيا (كندا)

(ب) السيدة خان، نزهات شامين (فيجي)

(ج) السيدة ماسيدا، باولينا (إيطاليا)

القائمة باء

(أ) السيد نيانغ، مامي ماندياي (السنغال)

(ب) السيدة باز إي باز بايلي، كلوديا (غواتيمالا)

(ج) السيد هوايتينغ أليكس (فرنسا)

3 - ووصفت الرسالة الإجراءات المتبعة في اختيار المرشحين وتضمنت إحصائات بشأن اختيار المرشحين (انظر التذييل الأول). وعرضت مجموعة من البيانات عن المؤهلات (انظر التذييل الثاني) وقُدِّمت وفقا للفقرة 37 من القرار المذكور أعلاه.

4 - وبموجب أحكام الفقرة 41 من نفس القرار، تنطبق الإجراءات المتبعة في انتخاب المدعي العام والواردة في الجزء هاء من ذلك القرار، مع التعديل اللازم حسب الاقتضاء، على انتخاب أي نائب من نوابه.

المرفق

رسالة مقدمة من المدعي العام إلى رئيس الجمعية

10 تشرين الأول/أكتوبر 2021

صاحب السعادة،

يشرفني أن أبلغكم بصفتمكم رئيساً لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بالانتهاء من عملية اختيار المرشحين للمنصبين المتعلقين بنائب المدعي العام للمحكمة.

وتم اختيار المرشحين المبينة أسماؤهم في هذه الرسالة من بين 177 شخصاً تقدموا بطلبات من جميع المناطق الجغرافية، بما في ذلك من الدول الأطراف والدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي. وظل الإعلان عن المنصبين الشاغرين معلناً لمدة ستة أسابيع وفقاً لنظام المحكمة، وذلك من 7 تموز/يوليه إلى 17 آب/أغسطس 2021.

وعملاً بالفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي، يجب أن يكون الأشخاص المرشحون من ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية، ويجب أن تتوفر لديهم خبرة عملية واسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. وبدأت عملية الاختيار الشاملة بتوعية مكثفة - بما في ذلك بمبادرات محددة وموجهة من خلال LinkedIn، والتواصل مع العديد من نقابات المحامين الإقليمية والدولية والمتخصصة والشركاء العالميين، والاتصال المباشر من خلال مذكرة شفوية مرسلة إلى جميع الدول الأطراف. وكان الهدف من هذه العملية هو ضمان تمثيل جغرافي وجنساني واسع ضمن مجموعة المتقدمين. وكما يتضح من المرفق الأول، ساعدت هذه الجهود في ضمان مجموعة متنوعة ومؤهلة جيداً من المتقدمين.

وبعد قيام ثلاثة أعضاء من فريق الاختيار، برئاسة، باستعراض جميع الطلبات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021، وضع فريق الاختيار قائمة مختصرة متنوعة جغرافياً وجنسانياً تضم اثني عشر مرشحاً، ووافق الفريق على هذه القائمة بالإجماع. وقدمت آلية الرقابة المستقلة مساعدتها لضمان استيفاء المرشحين للشروط المحددة، على النحو المفصل في مرفق القرارات التي اتخذها مكتب الجمعية في 7 تموز/يوليه 2021.

وقبل جميع المرشحين الإثني عشر الدعوة للمشاركة في مقابلات الاختيار المعقودة في 6 و 7 و 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ووضعت خطة المقابلات بطريقة تسمح بإجراء تقييم شامل لخبرات ومهارات المرشحين، وكذلك للسماح للمرشحين بالتعبير بحرية أكبر عن رؤيتهم وفهمهم لمكتب المدعي العام، وكذلك لواجبات ومسؤوليات نائب المدعي العام.

وتألف الفريق المعني بالمقابلات من ثلاثة أعضاء من المحكمة وعضوين من خارج المحكمة هما السيد أداما دينغ (السنغال)، وكيل الأمين العام السابق للأمم المتحدة والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والسيدة كاترين مارشي-أوهيل (فرنسا)، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ورئيسة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة. وساعدني هذا الفريق في إجراء المزيد من الاختبارات لمهارات المرشحين وقدراتهم وخبراتهم.

وفي نهاية كل مقابلة، طلبت انطباعات وآراء أعضاء الفريق قبل أن أدلي برأيي. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني العميق والصادق لكل زملائي أعضاء الفريق على وقتهم والمشورة القيمة التي قدموها خلال المراحل المختلفة لهذه العملية.

ونتيجة لهذه العملية، توصل الفريق إلى اتفاق بالإجماع بشأن مضمون القائمتين المعروضتين عليكم لإحالتهم إلى جمعية الدول الأطراف. وتم أيضا التشاور مع آلية الرقابة المستقلة واتخذت الآلية إجراءات العناية الواجبة مع المرشحين المدرجين في القائمتين أدناه. وأبلغتني آلية الرقابة المستقلة بأنها ليس لديها، حتى الآن، أي معلومات من شأنها أن تجعل أيا من المرشحين غير مؤهل وفقا لمتطلبات المادة 42 (3). وستواصل آلية الرقابة المستقلة عملها، بعد قيامي بتقديم المرشحين المبينة أسماؤهم في القائمتين إلى جمعية الدول الأطراف، على النحو المبين في مرفق القرارات التي اتخذها مكتب الجمعية في 7 تموز/يوليه 2021.

ومن المهم التأكيد على أن المؤهلات والخبرة والملاءمة للوظيفة ظلت هي المعيار في جميع المداولات والقرارات في عملية الاختيار والترشيح. وبتطبيق ذلك على المرشحين الذين تقدموا بطلبات لشغل هذا المنصب، يسعدني أن أقدم قائمتين من المرشحين. وتتألف كل قائمة من ثلاثة مرشحين لديهم الخبرة والمؤهلات اللازمة لمساعدتي في إدارة مكتب المدعي العام بكفاءة وفعالية. وتُقدم هاتان القائمتان وفقا لما جاء في رسالتي إلى الدول الأطراف المؤرخة 4 شباط/فبراير 2021 التي كان الهدف منها هو تقديم قائمتين، إحداهما للمرشحات من الإناث فقط (القائمة ألف)، والأخرى للمحاميين الناطقين باللغة الفرنسية أو المحامين العاملين بنظام القانون المدني (القائمة باء). وأرى أن من المهم للغاية أن يستفيد المكتب من نائب منتخب من كل قائمة من هاتين القائمتين المنفصلتين، للأسباب المبينة بالتفصيل في تلك الرسالة.

وبناء على ذلك، أرشح الأشخاص المذكورة أسماؤهم أدناه (بالترتيب الأبجدي) للمنصبين المتعلقين بنائب المدعي العام.

القائمة ألف

- (أ) السيدة دومارادزكي، سيلفيا (كندا)
- (ب) السيدة خان، نزهات شامين (فيجي)
- (ج) السيدة ماسيدا، باولينا (إيطاليا)

القائمة باء

- (أ) السيد نيانغ، مامي ماندياي (السنغال)
- (ب) السيدة باز إي باز بايلي، كلوديا (غواتيمالا)
- (ج) السيد هوايتينغ أليكس (فرنسا)

تقييم الفريق للمرشحين المدرجة أسماؤهم بالقائمة ألف (بالترتيب الأبجدي)

سيلفيا دومارادزكي (كندا)

تشغل السيدة دومارادزكي حاليا منصب المدعي العام للتاج في كندا، وعملت سابقا محاميا أول للتاج. ولدى السيدة دومارادزكي خبرة واسعة ومعترف بها في ملاحقة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وجرائم الإنترنت. وعلى الرغم من أن السيدة دومارادزكي ليست لديها خبرة في العمل في المحاكم الدولية، فقد أظهرت فهما جيدا لأهداف وولاية وعمليات مكتب المدعي العام. وأجابت السيدة دومارادزكي على الأسئلة بطريقة جادة ومدروسة تدل على سلامة الحكم. ومن خلال حياتها المهنية الطويلة مع وزارة العدل الكندية ودائرة النيابة العامة في كندا، أثبتت السيدة دومارادزكي كفاءة ومهارة عالية في ملاحقة القضايا ومراجعة التحقيقات. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى قدرة السيدة دومارادزكي على الابتكار وتسخير التكنولوجيا وتنفيذ حلول إبداعية للمشكلات المعقدة. وأبدى الفريق اقتناعه بأن السيدة دومارادزكي ستكون نائبا جيدا للمدعي العام، في حالة انتخابها.

نزهات شامين خان (فيجي)

كانت السيدة خان أول مدعية عامة في فيجي، وأول امرأة مديرة للنيابات العامة في فيجي، وأول قاضية في المحكمة العليا في فيجي. وشغلت السيدة خان، خلال السنوات القليلة الماضية، منصب الممثل الدائم لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتعمل حاليا رئيسة لمجلس حقوق الإنسان، ومن المقرر أن تنتهي ولايتها في نهاية عام 2021. وفي كل رد من ردودها من خلال التقييم، أظهرت السيدة خان فهما شاملا لاتساع وعمق القضايا، وقدمت رؤية ثاقبة وإجابات متطورة على جميع الأسئلة المطروحة. وقد لاحظ جميع أعضاء الفريق سيطرتها على مجموعة متنوعة من القضايا المتداخلة، والملاحظات القضائية، وتقصي الحقائق، والإدارة بشكل عام (وإدارة التغيير وضمان مكان عمل خال من المضايقات، على وجه الخصوص)، بالإضافة إلى مهارات وخبرات دبلوماسية عالية المستوى يمكن إثباتها. وقدمت أمثلة ملموسة لدعم النقاط المختلفة التي طرحتها وعرضت فهما ممتازا لتقرير مراجعة الخبراء المستقلين - وللتحديات المختلفة التي تواجه المكتب. وكانت معرفتها الجوهرية بنظام روما الأساسي مثيرة للإعجاب. وكان رأي الفريق بالإجماع أن السيدة خان مرشحة بارزة من شأنها أن تصبح نائبة مدع عام استثنائية حقا، إذا تم انتخابها.

باولينا ماسيدا (إيطاليا)

تشغل السيدة ماسيدا حاليا منصب المحامي الرئيسي في مكتب المحامي العام للضحايا المستقل في المحكمة. وكان أداء السيدة ماسيدا جيدا أثناء التقييم. وكانت ردودها معروضة ومقدمة بشكل جيد وتتطرق إلى مجموعة من القضايا ذات الصلة بدور نائب المدعي العام. وكانت معرفتها الواسعة بإجراءات المحكمة ومعرفتها الواسعة وكفاءتها في مجال العدالة الدولية واضحة طوال التقييم. وأظهرت السيدة ماسيدا التوازن الضروري بين القيادة الحازمة والسلسلة مع التأكيد على متطلبات مبادرات الرفاهية من أجل ضمان مشاركة الموظفين وتحقيق الأهداف. وأعرب الفريق عن ارتياحه لأن تكون السيدة ماسيدا نائبة مدع عام قادرة في حالة انتخابها.

تقييم الفريق للمرشحين المدرجة أسماؤهم بالقائمة بآء (بالترتيب الأبجدي)

مامي ماندياي نيانغ (السنغال)

السيد نيانغ هو المدعي العام في محكمة الاستئناف في سانت لويس في السنغال، ويعمل قاضيا أيضا. ويتمتع السيد نيانغ بخبرة دولية ووطنية واسعة في عمل المحاكم الخاصة بصفته مستشارا قانونيا رئيسيا. وشغل السيد نيانغ منصب الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجنوب الأفريقي، وانتخب قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام 2013، وعمل في كل من الشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف بهذه المحكمة. وأعرب الفريق عن اقتناعه بملاءمة السيد نيانغ لمهام نائب المدعي العام بشكل كامل. ونظرا لخبرة السيد نيانغ السابقة في العديد من البيئات القانونية الوطنية والدولية - شغل مناصب إدارية وتنفيذية مختلفة - رأي الفريق أنه سيوفر ثروة من المهارات والنزاهة العالية والقدرة الحقيقية للمكتب. وعلى وجه الخصوص، أثبت السيد نيانغ، من خلال التقييم، قدرته على تكوين روابط قوية، وبناء فرق متنوعة ومتعددة التخصصات، وتأهيل المهنيين المختلفين للعمل في وحدات فعالة وتعاونية. واقتنع الفريق تماما بقدراته ونزاهته وحكمه، ولم يكن لديه أدنى شك في أنه سيكون نائبا ممتازا للمدعي العام، إذا تم انتخابه.

كلوديا باز إي باز بايلي (غواتيمالا)

عملت السيدة باز إي باز مدعية عامة لغواتيمالا وأدخلت في الفترة التي شغلت فيها هذا المنصب تعديلات على نظام الملاحقات القضائية في البلد على جميع المستويات. ومما له أهمية خاصة عملها الرائد في النظر في قضايا الإبادة الجماعية أمام المحاكم المحلية في غواتيمالا. وكان أداء السيدة باز إي باز بايلي جيدا جدا أثناء التقييم. وقدمت ردودا مفصلة ومعبرة على المجموعة الكاملة من الأسئلة وأظهرت كفاءة وفهما ومهنية واضحة في جميع إجاباتها. وقد أظهرت تجربة السيدة باز إي باز بايلي في كل من أدوارها السابقة سجلا حافلا، وقدرة على إحداث التغيير، وشجاعة في اتخاذ إجراءات، ومرونة لتحمل الضغوط السياسية والخارجية إلى جانب التواضع والتعاطف مع الآخرين. وعلى وجه الخصوص، أظهرت استجابتها المبتكرة والمدروسة فيما يتعلق بالتكامل فهما شاملا لمتطلبات المكتب في المستقبل. وأعرب الفريق عن ارتياحه لنجاح السيدة باز إي باز بايلي في دور نائب المدعي العام في حال انتخابها.

أليكس هوايتينغ (فرنسا)

يشغل السيد هوايتينغ حاليا منصب نائب المدعي العام لدى الدوائر الخاصة في كوسوفو في لاهاي. وعمل مدعيا عاما أقدم في المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولديه خبرة واسعة في الملاحقة القضائية الوطنية والدولية. وقيم الفريق السيد هوايتينغ بأنه مناسب للغاية لأحد المنصبين الشاغرین لنائب المدعي العام. وقدم السيد هوايتينغ ملفا شخصيا متينا للغاية وزود اللجنة بإجابات جديّة ومدروسة ومفصلة على كل سؤال. وكانت ثروته من الخبرة والكفاءة والقدرات واضحة في جميع مجالات التقييم. وأظهر السيد هوايتينغ خلال المقابلة الرائعة التي أجراها فهما عميقا لنظام روما الأساسي، ورؤية واضحة للدور داخل المكتب ونهجا استباقيا للغاية تجاه القضايا، بما في ذلك التكامل والتنوع والشمول. وأعجب السيد هوايتينغ الفريق بتجربته الواضحة في كل من التحقيق في جرائم نظام روما الأساسي والمحاكمات في قاعة المحكمة. وكان الفريق مقتنعا بأن السيد هوايتينغ سيكون رصيذا هائلا لمكتب المدعي العام ونائبا ممتازا للمدعي العام، إذا تم انتخابه.

ووفقا لقرار الجمعية ICC-ASP/1/Res.2، المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2002، المعدل بالقرار

ICC-ASP/3/Res.6، المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 2004، ستسمح هاتان القائمتان للدول الأطراف بانتخاب مرشح من كل قائمة عند حصوله على أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة لأعضاء جمعية الدول الأطراف.

وأرجو من سعادتكم، إحالة القائمتين اللتين تتضمنان الأسماء المذكورة أعلاه إلى جمعية الدول الأطراف للنظر فيهما في الدورة العشرين المقبلة للجمعية المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر 2021. وترد إحصائيات عن العدد الإجمالي للمتقدمين للترشيح وكذلك العدد الإجمالي للذين أجريت مقابلات معهم في المرفق الأول لهذه الرسالة، كما ترد السيرة الذاتية للمرشحين في المرفق الثاني (بالترتيب الأبجدي)، لكي تنظر فيهما الجمعية.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير،

(التوقيع)

كريم أ. أ. خان

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

التذييل الأول

إحصاءات بشأن اختيار المرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

ألف - الإحصاءات بشأن الطلبات الواردة

ورد ما مجموعه 176 طلباً لشغل منصب نائب المدعي العام. وفيما يلي توزيع الطلبات بحسب الجنس، وما إذا كان البلد الذي يحمل صاحب الطلب جنسيته قد صدّق على نظام روما الأساسي، والمنشأ الجغرافي.

مجموع الطلبات الواردة		177		
النسبة المئوية من المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	النسبة المئوية من المجموع		
		75	(%. 42)	أصحاب الطلبات من الإناث
		102	(%. 58)	أصحاب الطلبات من الذكور
		132	(%. 75)	أصحاب الطلبات من الدول الأطراف
				الإناث
(%. 43)	56			الذكور
(%. 57)	76			
		44	(%. 25)	أصحاب الطلبات من الدول غير الأطراف
				الإناث
(%. 40.90)	18			الذكور
(%. 59.09)	26			
		69	(%. 39)	أصحاب الطلبات من البلدان الأفريقية
		16	(%. 9)	أصحاب الطلبات من آسيا
		12	(%. 7)	أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية
		21	(%. 11)	أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
		59	(%. 34)	أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول أخرى

باء - الإحصاءات بشأن المرشحين الذين أدرجت أسماءهم بالقائمة القصيرة

12	أصحاب الطلبات من الدول الأطراف
1	أصحاب الطلبات من البلدان الأفريقية
2	أصحاب الطلبات من آسيا

- أصحاب الطلبات من أوروبا الشرقية
لا يوجد
- أصحاب الطلبات من أمريكا اللاتينية ومنطقة
الكاريببي 2
- أصحاب الطلبات من أوروبا الغربية ودول
أخرى 7

- 1- القائمة القصيرة : 12 مرشحا (5 من الذكور / 7 من الإناث)
- 2- المقابلات بالفيديو: 12 مرشحا (5 من الذكور / 7 من الإناث)

التذييل الثاني

قائمة مصنفة أجديا للمرشحين لشغل منصب نائب المدعي العام في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

المحتويات

10	1- السيدة دومارادزكي، سيلفيا (كندا)
15	2- السيدة خان، نزهات شامين (فيجي)
19	3- السيدة ماسيدا، باولينا (إيطاليا)
26	4- السيد نيانغ، مامي ماندياي (السنغال)
32	5- السيدة باز إي باز بايلي، كلوديا (غواتيمالا)
38	6- السيد هوايتينغ، أليكس (فرنسا)

1- السيدة سيلفيا دومارادزكي (كندا)

الموجز التنفيذي للخبرة ذات الصلة

أنا محامية منذ عام 2002 وعملت في منصب المدعي العام منذ عام 2004. وبدأت التخصص في قضايا استغلال الأطفال في عام 2005، بما في ذلك في قضايا الاستغلال الرقمي للأطفال. ومنذ ذلك الحين، كنت أتولى في الغالب الملاحظات القضائية المتعلقة بالجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ولدي بشكل عام 20 ملفا عاملا في أي وقت، وجميعها يتعلق بضحايا وشهود ضعفاء. ويتم تكليفي بهذه القضايا بسبب خبرتي بالإضافة إلى التدريب - وتدربت على كيفية إجراء مقابلات مع الشهود الأطفال بشكل صحيح وحضرت دورات مختلفة، على الصعيدين الوطني والدولي، حول المسائل السائدة في قضايا الاعتداء على الأطفال.

وفي عام 2008، شكلت مكتبي بالنيابة العامة وحدة للقضايا المتعلقة باستغلال الأطفال عبر الإنترنت، ثم أشرفت بعد ذلك على زميل مبتدئ في تلك الوحدة. وفي نفس الوقت، تعاملت مع الملفات في جميع مراحل الإجراءات، من التحقيق إلى الفصل النهائي. وعملت أيضا بشكل روتيني موجهة للنيابات العامة في جميع أنحاء المقاطعة بشأن ملفات استغلال الأطفال عبر الإنترنت والملفات المستندة إلى أدلة رقمية. وتم تعييني من قبل دائرة الادعاء في نونا سكوتشيا في عام 2017، بسبب خبرتي بالتحديد، لأكون واحدة من ثلاثة مدعين عامين معنيين بقضايا استغلال الأطفال عبر الإنترنت بالمقاطعة. ونتيجة لكل هذه الخبرة، اتمتع بدراية جيدة بالأدلة الرقمية وقادرة على التعامل مع الأدلة التقنية المعقدة والمتضاربة. ويشار إلي كخبيرة في هذا المجال ويتم استشارتي بشكل روتيني في جوانب مختلفة لذلك، من قبل زملائي ومن قبل وكالات الشرطة المختلفة على حد سواء.

وبجانب قضايا الاستغلال عبر الإنترنت، ركزت عملي على الضحايا الضعفاء. وعملت مع ضحايا لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات، من خلفيات عرقية واجتماعية واقتصادية مختلفة، لديهم تحديات معرفية متباينة. ومنذ ذلك الحين، قمت بمقابلة المئات من قضايا الاستغلال الجنسي واستغلال الأطفال.

وحضرت زمالة معهد النيابة العامة للتدريب والبحوث (الولايات المتحدة) في عام 2011 حيث تناولت مع مدعين عامين دوليين قضايا الاتجار بالبشر. وأسفرت

مناقشاتنا بشأن أفضل الممارسات عن ورقة تم نشرها. وساهمت أيضا في فصل عن قضية المجرمين من السكان الأصليين في كتاب منشور عن القانون الجنائي الكندي. وفي عام 2019، قررت أيضا صقل معرفتي ومهاراتي فيما يتعلق بالمشاركين الضعفاء وعدالة الشباب في بيئة دولية فسجت نفسي في برنامج للماجستير في جامعة لندن (للحصول على الدرجة عن بُعد). وعلى الرغم من كثافة البرنامج وعبء العمل الثقيل، لم تتعارض دراستي مع أي من مهام عملي. وتؤدي المعرفة التي اكتسبتها من دراستي إلى تحسين قدراتي كمحامية وتوسيع نطاق معرفتي ودراتي بأفضل الممارسات الدولية.

ويطلب مني أحيانا العمل على ملفات مختلفة تتضمن مشاركين ضعفاء ولديهم مشكلات قانونية صعبة. ولذلك، نجحت أيضا في ملاحقة القضايا المتعلقة بالقتل (العمد والخطأ والشروع)، والاختطاف، وأخذ الرهائن، والاحتياط الجسيم، والحريق العمد. وأجريت العديد من المحاكمات أمام هيئة المحلفين. وفي ملفاتي، تعاملت مع الدفوع القانونية المعقدة بما في ذلك مع أدلة الخبراء (ومنها الآراء المعارضة)، والطب الشرعي (الكمبيوتر، والحمض النووي، وبصمات الأصابع، وإعادة التأهيل)، والتنصت الإلكتروني، والامتيازات المختلفة (المخبرين والمحامين/العملاء). وبصرف النظر عن قدرتي على التعامل مع القضايا القانونية المعقدة، انني قادرة على التعامل مع عبء عمل ثقيل للغاية.

ونتيجة لهذه الخلفية من العمل مع الضحايا الضعفاء وملفات استغلال الأطفال عبر الإنترنت، تمت دعوتي للحضور في مؤتمرات مختلفة: الدورة التدريبية للرابطة الدولية لمكافحة الفساد بشأن استجواب الأطفال، وأسبوع الضحايا والناجين من الإجرام (تسهيلات الشهادة للشهود الصغار في المحكمة)، ودوائر الشرطة المعنية بالضحايا في مقاطعة كولومبيا البريطانية (التنمر الإلكتروني)، وكلية الشرطة الكندية (التحليل الجنائي بالكمبيوتر)، ومركز تدريب شرطة الخيالة الملكية لقطاع المحيط الهادئ (التحليل الجنائي بالكمبيوتر، استجواب الأطفال)، ومؤتمرات المدعين العامين بمقاطعة كولومبيا البريطانية، ومؤتمرات دوائر النيابة العامة بمقاطعة نوفا سكوتشيا. ومن عام 2006 إلى عام 2017، كنت أحد المستشارين لموارد الأدلة الرقمية في المقاطعة. وأثناء وجودي في نوفا سكوتشيا، كنت عضوا في الفريق العامل الإقليمي التابع للنيابة العامة والمعني بالاعتداء الجنسي المكلف بصياغة أفضل الممارسات عند النظر في قضايا الاعتداء الجنسي. وأنا حاليا وكيل النيابة المعتمد للاتصال برابطة الكلاب وأعمل مع دائرة الضحايا ورابطات دعم الكلاب. وأقدم بانتظام المشورة والآراء لوكالات الشرطة البلدية وشرطة الخيالة الملكية الكندية بشأن قضايا أوامر التفتيش في جميع أنحاء كندا. وطلبت مني مؤخرا وحدة شرطة الخيالة الملكية الكندية المعنية باستغلال الأطفال عبر الإنترنت صياغة دليل يحدد أفضل الممارسات والقانون فيما يتعلق بالعديد من قضايا الميثاق وقضايا الأدلة التي يجب أن تضعها الشرطة في الاعتبار. ولن يشمل ذلك السوابق القضائية والمبادئ القانونية فحسب، بل سيشمل أيضا سياسات الحكومة فيما يتعلق بتقييم الرسوم، والسياسات المعنية بالأطفال والمشاركين الضعفاء، وكشف الأدلة، والمساعدة القانونية المتبادلة، واعتبارات أخرى. وأحاول تجميع وثيقة لمساعدة الشرطة، ولكن الحكومة أيضا. وطلب مني أيضا المساهمة في مسودة منهج للتدريب على قضايا إساءة معاملة الأطفال لاستخدامه في التعليم المستمر لجميع المدعين العامين في المقاطعة.

وأعتقد أنه بسبب سمعتي وما اتمتع به من عدالة وأخلاق رفيعة وعدم الانحياز، طُلب مني تمثيل النيابة العامة في ملفات النزاع في مقاطعات مختلفة بكندا: في نوفا سكوتشيا، ونيوبرونزويك، وأونتاريو. وفي عام 2017، تلقيت الجائزة التقديرية للنيابة العامة (كولومبيا البريطانية)، وفي نوفا سكوتشيا أيضا. وتلقيت الثناء من قبل المشرف على شرطة الخيالة الملكية الكندية للعمل الذي قمت به في مجال استغلال الأطفال عبر الإنترنت. وفي جميع تقارير الأداء، في كل من كولومبيا البريطانية ونوفا سكوتشيا،

تجاوزت التوقعات بانتظام واعُتبرتُ خبيرة أو قائدة مثبتة. وأعتقد أنه بناء على تقديري السليم، لا يواجه المشرفون صعوبة في تكليفي بالملفات الصعبة، لعلمهم بأنني سأكون مجتهدة وعملية، وأنني سأعالج الملف بفعالية وكفاءة حتى اكتماله. ولكوني محامية أمام المحاكم، ينبغي أن أكون مستعدة باستمرار، وأن اتخذ القرار السليم في جميع القرارات المتعلقة بعملتي، وأن أتمتع بمهارات اتصال شفوية وكتابية ممتازة. ونظرًا لجدولي الزمني المحموم، أثبت أنني قادرة على القيام بمهام متعددة والحفاظ على الالتزامات المتعددة والوفاء بها واحترام المواعيد النهائية بشكل فعال وتحقيق نتائج عادلة.

السيرة الذاتية

1- التعليم

ماجستير - جامعة لندن (2018 إلى الوقت الحاضر) بالاتصال عن بعد

دكتوراه في القانون - كلية الحقوق (1998-2002)

جامعة ساسكاتشوان، ساسكاتون ، ساسكاتشوان

ليسانس الآداب - كلية الآداب والعلوم (1990-1994) - تخصص في علم النفس 4 سنوات

جامعة ساسكاتشوان، ساسكاتون، ساسكاتشوان

2- المؤهلات

العروض / التدريس

- تقديم عروض/محاضرات في الندوات التالية: الدورة التدريبية للرابطة الدولية لمكافحة الفساد بشأن المقابلات مع الأطفال، وأسبوع الضحايا والناجين من الجريمة (تسهيلات الشهادة للشهود الصغار في المحكمة)، ودوائر الشرطة المعنية بالضحايا في مقاطعة كولومبيا البريطانية (التنمر الإلكتروني)، وكلية الشرطة الكندية (التحليل الجنائي بالكمبيوتر)، ومركز تدريب شرطة الخيالة الكندية الملكية لقطاع المحيط الهادئ (التحليل الجنائي بالكمبيوتر، المقابلات مع الأطفال)، مؤتمرات المدعين العامين بمقاطعة كولومبيا البريطانية، مؤتمرات دوائر النيابة العامة بمقاطعة نوا سكوتشيا

- تدريس اللغة الإنكليزية في وكالة الشرطة بالعاصمة سيول ووزارة الخارجية للحكومة الكورية، سيول، كوريا الجنوبية

- توجيه المدعين العامين المبتدئين وتعليم ضباط الشرطة في مجال جرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت

• البحث / الاتصال / المهارات القانونية

- القدرة على تقييم وجمع المعلومات من مصادر مختلفة باستخدام البحث القانوني المتعمق والموارد التي يتم الحصول عليها من خلال الكمبيوتر

- مهارات الاتصال الشفوية والكتابية المتميزة - معالجة الملفات الجنائية على مستويات مختلفة من المحاكم، سواء في مرحلة المحاكمة أو الاستئناف

- القدرة على إجراء مقابلات والتعامل مع الناس من جميع الأعمار والخلفيات الثقافية

- مهارات صياغة قانونية ممتازة للوثائق القانونية والأوراق البحثية والمذكرات

- حضور دورات في تقنيات الكتابة القانونية الفعالة ومهارات الدعوة الشفوية المتقدمة

- المساهمة بفصل في كتاب عن القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في كندا (منشور)

- المساهمة في ورقة حول موضوع الاتجار بالبشر (منشورة)

مهارات العمل الجماعي

- جزء من وحدة ادعاء مؤلفة من ثلاثة مدعين عامين وأفراد متخصصين من الشرطة ومعنية بجرائم استغلال الأطفال عبر الإنترنت

- مهارات عمل مستقلة وقوية عند الإشراف على الملفات من التحقيق إلى الفصل النهائي

- المشاركة مع مدعين عامين دوليين في قضايا الاتجار بالبشر

3- الخبرة المهنية

حكومة كولومبيا البريطانية - وزارة العدل

النيابة العامة (2020 إلى الوقت الحاضر)

- المدعي العام في القضايا المتعلقة باستغلال الأطفال، بما في ذلك جرائم الإنترنت والاستغلال الجنسي

- إرشاد ضباط الشرطة في وحدات الشرطة المحلية، وعروض في مؤتمرات مختلفة

- وكيل النيابة المعتمد للاتصال برابطة الكلاب

- التقاضي على مستوى المقاطعات والمحاكم المحلية، بما في ذلك أعمال الاستئناف

حكومة نوفا سكوتشيا - وكيل نيابة بدائرة المحاكم الخاصة

محامي عام (2017 - 2020)

- واحدة من ثلاثة مدعين عامين معنيين بقضايا استغلال الأطفال عبر الإنترنت بالمقاطعة

- إرشاد ضباط الشرطة في وحدات الشرطة المحلية، وعروض في مؤتمرات مختلفة

- التقاضي على مستوى المقاطعات والمحاكم المحلية، بما في ذلك أعمال الاستئناف

- جزء من الفريق العامل الإقليمي المعني بالاعتداء الجنسي لصياغة أفضل الممارسات عند التعامل مع محاكمات الاعتداء الجنسي

حكومة كولومبيا البريطانية - وزارة العدل

وكيل نيابة (2006-2017)

- المدعي العام الرئيسي لقضايا استغلال الأطفال، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية

- المستشار لموارد الأدلة الرقمية بالمقاطعة

- التقاضي على مستوى المقاطعة والمحاكم المحلية، بما في ذلك أعمال الاستئناف

حكومة ساسكاتشوان - وزارة العدل في ساسكاتشوان

وكيل نيابة (2004-2006)

- الملاحظات القضائية لجميع تهم القانون الجنائي، والتقاضي على مستوى المحكمة الإقليمية والمحكمة المحلية، بما في ذلك أعمال الاستئناف

مكتب بينيش وبيتز وشركاه (2003-2004)

موظفة مساعدة

- الدفاع الجنائي وممارسة قانون الأسرة
- تمثيل العملاء على مستوى محكمة المقاطعة والمحاكم المحلية، بما في ذلك أعمال الاستئناف

مكتب غولد وشركاه، تورنتو، أونتاريو (2002-2003)

محررة مقالات تحت التمرين

- إعداد المقالات لشركة متخصصة في الدفاع الجنائي
- القيام ببحوث قانونية مكثفة

مكتب ي. س. تشانغ وشركاه للمحامين، سيول، كوريا الجنوبية (1997-1998)

موظفة قانونية مساعدة

- إعداد المذكرات
- بحث وصياغة المواد المتعلقة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية
- صياغة الرسائل الموجهة إلى العملاء الدوليين

حكومة كوريا، وزارة الخارجية، سيول، كوريا الجنوبية (1997-1998)

مدرسة

- تدريس اللغة الإنكليزية
- البحث في آخر التطورات الدولية وقضايا القانون الدولي
- ترجمة بعض المواد القانونية
- إعداد الرسائل الموجهة إلى مختلف المنظمات الدولية

2- السيدة نزهات شامين خان (فيجي)

الموجز التنفيذي للخبرة ذات الصلة

أود أن أعرب عن اهتمامي بمنصب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ولقد تابعت عمل المحكمة الجنائية الدولية باهتمام منذ إنشائها، حيث كانت فيجي من أول الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي. وعلى وجه الخصوص، رحبت باعتزام الدول الأطراف في نظام روما الأساسي بإنشاء محكمة دولية تسعى إلى مقاضاة الأفراد الذين يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والعدوان عندما تكون المحاكم والسلطات القضائية الوطنية غير قادرة على محاكمة هؤلاء الأفراد أو غير راغبة في ذلك. وتستمر هذه المؤسسة في توفير الأمل لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، الذين يفتقرون إلى سيادة القانون في نظمهم القانونية المحلية، من خلال التحقيق والمقاضاة على مثل هذه الجرائم بصورة عادلة، وعزيمة صادقة، بناء على الأدلة.

إنني ممارسة قانونية مؤهلة ولدي 16 عاما من الخبرة في مجال القضاء. وبصفتي مدعية عامة وقاضية جنائية سابقة، شاركت على المستويين العملي والسياسي في الملاحقات الجنائية والمحاكمات. إنني أؤمن بدور القانون والعدالة في تحقيق العدالة

الاجتماعية، وملتزمة بإجراء التغييرات اللازمة لتحقيق هذه العدالة. وبصفتي مدعية عامة سابقة، عملت على تحقيق المساواة أمام القضاء.

وأعتقد أن المدعين العامين في المحاكم والهيئات القضائية الدولية يتحملون مسؤولية خاصة للتعامل مع القضايا بطريقة غير حكومية وحساسة للثقافات مع مراعاة نوع الجنس. وعلى وجه الخصوص أن من حق ضحايا الجرائم والشهود المدنيين التمتع بمثل هذه الحساسية والفهم من المدعين العامين الذين يباشرون دعواهم.

ولدي خبرة خاصة في المحاكمة والمقاضاة على الجرائم الجنسية والجنسانية، وكذلك الجرائم ضد الأطفال. وبصفتي مديرة للنيابات العامة، أنشأت وحدة للجرائم الجنسية والجنسانية في مكتب مدير النيابة العامة. وعلاوة على ذلك، قمت بصفتي رئيسة للجنة التنسيق المعنية بالأطفال في فيجي، وهي لجنة تم إنشاؤها لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في القوانين والسياسات الوطنية، بتنفيذ المبادرات المبتكرة والصدقية للأطفال في نظام العدالة الجنائية.

وبصفتي مديرة للنيابات العامة، أدخلت تعديلات لإزالة الممارسات غير المتكافئة والتمييزية في مكان العمل، وبالتالي لتحسين الفرص المهنية للمدعين العامين الإناث والذكور الذين يعانون من أشكال مختلفة من التمييز. ولعبت دورا قياديا في تصميم وتنفيذ سياسات التصدي للتحرش الجنسي في المكاتب القانونية ومكاتب الخدمة المدنية في فيجي.

وأعتقد أن مؤسسة قانونية قائمة على الأخلاق والحرفية تتطلب قيادة قوية وأخلاقية لضمان أن قيم الإنصاف والمساواة التي توجه العمل القانوني يتم تطبيقها أيضا داخل الأفرقة وأماكن العمل. وأعتقد أن القيادة الأكثر قدرة تنبع من تمكين الأفرقة. وبصفتي مديرة لأماكن العمل والأفرقة، أقدّر الدور الأساسي للمساءلة المالية واحترام القواعد المؤسسية كمبدأ للحوكمة، وكآلية مهمة لمنع الهدر والاحتيال والممارسات الفاسدة.

ولقد منحتني تجربتي كمدعية عامة سابقة ومديرة للنيابات العامة، وكقاضية في المحكمة العليا في فيجي، وسفيرة، الفرصة لتطبيق الأنظمة التي تعزز أداء وكفاءة الأفرقة والمكاتب المتنوعة. ويشمل ذلك استخدام المهارات الاستراتيجية ومهارات الاتصال، واستخدام التكنولوجيا لإدارة القضايا المعروضة على المدعين العامين والقضاة بصورة فعالة.

وأعتقد أنه ينبغي لجميع المحامين الاسترشاد بقواعد الأخلاق العريقة، وأن معايير السلوك المهني ينبغي أن تنطبق على جميع الممارسين القانونيين، سواء كانوا مدعين عامين أو محامين. وعلاوة على ذلك، فإن السنوات التي قضيتها في السلك الدبلوماسي أعدتني للحاجة إلى الحفاظ على معايير مهنية وشخصية وأخلاقية قوية في مواجهة الاعتبارات السياسية، وفي فترات الضغط السياسي. وأتعهد بالاعتماد في جميع قرارات الادعاء على القانون والأدلة، دون تأثير خارجي غير لائق.

وبصفتي مواطنة فيجية، سيكون لي، وبلدي، ولمنطقة المحيط الهادئ، الشرف عند تعييني لمنصب نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

السيرة الذاتية

1- الخلفية العملية

- أكثر من 30 عاما من العمل في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك 16 عاما من العمل كمدعية عامة، ومديرة سابقة للنيابة العامة في فيجي، و 10 سنوات من العمل كقاضية في المحكمة الجنائية العليا.

- حاليا رئيسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

- أول امرأة في فيجي يتم تعيينها مدعية عامة، ثم مديرة للنيابات العامة، ثم قاضية بالمحكمة العليا.

- تتمتع بقدرة مثبتة في العلاقات الدولية والدبلوماسية: المندوب الدائم وسفير فيجي لدى الأمم المتحدة في جنيف ، سويسرا.
- لديها خبرة واسعة في إدارة الأفرقة الرئيسية والمكاتب والمؤسسات القانونية والدبلوماسية.
- رئيسة محنكة لديها القدرة على تقديم رؤية إستراتيجية صائبة وتحديد الأولويات لتحقيق النتائج في البيئات المعقدة.
- تعترف بالحاجة إلى وضع معايير مهنية عالية وحيادية والحفاظ عليها، والحاجة إلى إعداد موجزات للمقاضاة وإجراء المحاكمات.
- لديها خبرة في توجيه وإعداد وتنفيذ ورصد الإطار الاستراتيجي القائم على النتائج وميزانيات البرامج.
- لديها خبرة في إثبات التوجيه الاستراتيجي وإسداء المشورة للقيادة العليا والمؤسسات.
- لديها كمدعية عامة وقاضية جنائية خبرة خاصة في الجرائم التي ترتكب ضد النساء والأطفال.
- لديها خبرة في بناء قدرات المحامين والقضاة لتعزيز التقاضي ومهارات قاعة المحكمة، بما في ذلك الوصول إلى العدالة لمن يعانون من الحرمان التاريخي فيما يتعلق بالمحاكم مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال.

2- الخبرة المهنية

- أيار/مايو 2014 إلى الوقت الحاضر - الممثل الدائم لفيجي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا**
- عينت ممثلاً دائماً لجمهورية فيجي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا، وفيينا، النمسا ، وسفيرة لدى سويسرا.
- إسداء المشورة إلى حكومة فيجي ووكالاتها بشأن التزامات حقوق الإنسان وتنفيذ اتفاقيات وبروتوكولات حقوق الإنسان وفقاً للالتزامات الدولية.
- تمثيل فيجي في جميع المؤسسات الدولية في جنيف وفيينا.
- قيادة فريق المفاوضات في مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود برئاسة فيجي في عام 2017 إلى مؤتمر ناجح للأطراف مع نتائج مهمة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك خطة العمل الجنسانية ومنصة الشعوب الأصلية.
- تدريب للممارسين القانونيين الجدد في فيجي الأخلاقيات المهنية.
- تدريب القضاة وقضاة الصلح في فيجي على حقوق الإنسان والعدالة الجنائية.
- رئيسة مجلس حقوق الإنسان في عام 2021.

أيار/مايو 2009 - أيار/مايو 2014 - خبيرة استشارية، فيجي

ممارسة قانونية خاصة ومستشارة قانونية تعمل بصفقتها المستشارة نزهات شامين.

- تخطيط وتنفيذ برامج تدريبية للقضاة وقضاة الصلح والمحامين حول الدفاع، والمهارات القانونية والقضائية، وحقوق الإنسان، ونظام العدالة والكفاءة الجنسانية، والتوعية الثقافية في المحاكم.

- تخطيط وإدارة حلقات العمل لمنظمات القطاعين العام والخاص حول حوكمة الشركات والمسؤولية الجنائية التضامنية.
- إسداء المشورة لمحامي القطاع الخاص حول القانون العام والمسؤولية الجنائية.
- إعداد ورقات السياسة العامة والمناقشات لمجموعات المجتمع المدني والمنظمات القانونية حول القانون وإصلاح القوانين.
- إعداد وإدارة حلقات عمل للشرطة حول قانون الاتجار بالبشر، ومراعاة نوع الجنس، والكفاءة، وحقوق الإنسان للأشخاص المحتجزين في انتظار المحاكمة.
- إجراء مراجعات لقانون تسجيل المهندسين، وقانون الحجر الصحي، وقانون الصحة العامة، وقانون فيجي للأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون شركة الائتمان المحدودة في فيجي.
- إجراء مراجعة لبرنامج الأخلاقيات والحوكمة في جامعة فيجي الوطنية.
- إجراء مراجعة لحوكمة كلية التمريض في جامعة فيجي الوطنية.
- وضع السياسة الجنسانية الوطنية لفيجي بصفتها مستشارة لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والتخفيف من حدة الفقر، وإجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني النسائية فيما يتعلق بالمشروع.

أيار/مايو 1999 إلى أيار/مايو 2009 - قاضية بالمحكمة العليا في فيجي

- أول امرأة يتم تعيينها قاضية بالمحكمة العليا في فيجي.
- إجراء محاكمات جنائية والنظر في طعون جنائية بصفتها قاضية بالمحكمة العليا.
- إدخال نظم لإدارة القضايا في المحكمة الجنائية العليا.
- مسؤولية عن البرنامج الوطني لتدريب القضاة.
- محررة للتقارير القانونية في فيجي من 2006 إلى 2009.

حزيران/يونيه 1994 إلى أيار/مايو 1999 - مدبرة للنيابات العامة في فيجي

- أول امرأة يتم تعيينها مدبرة للنيابات العامة في فيجي.
- العمل بالمحكمة الجنائية العليا من عام 2001 إلى عام 2009.
- جلسات الاستئناف بالمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف.
- الطعون التمهيدية المدنية والجنائية من عام 1999 إلى عام 2009.
- تصميم الإدارة الرقمية للقضايا في الهيئة القضائية.
- تصميم وإجراء تدريب قضائي للقضاة وقضاة الصلح بشأن الاختصاص الجنساني، وإدارة قاعة المحكمة، ومقبولية الأدلة في المحاكمات الجنائية، وتطبيقات حقوق الإنسان بموجب دستور فيجي.
- ملاحقة جرائم القتل العمد، بما في ذلك القتل على يد قوات الأمن (الجيش، والشرطة، والحملات التأديبية).
- المثول في الاستئنافات المرفوعة أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا في فيجي نيابة عن مدير النيابة العامة.
- إدارة مكاتب النيابة العامة من خلال المسؤولية العامة لمدير النيابة العامة عن جميع الملاحقات القضائية في فيجي.

- وضع مبادئ توجيهية للمقاضاة ومدونات سلوك لأعضاء النيابة العامة في فيجي.
- إدارة الميزانية والحوكمة المالية لمكتب مدير النيابة العامة.
- إدارة الموارد البشرية لجميع مكاتب النيابة العامة في فيجي.
- تصميم وإجراء التدريب والتعليم القانوني المستمر لجميع المدعين العامين في فيجي، بما في ذلك أعضاء النيابة العامة في الشرطة.
- إنشاء أول وحدة للجرائم الجنسية ضد الأطفال بمكتب النيابة العامة في عام 1993.
- إنشاء وحدة الاحتيايل الجسيم في مكتب النيابة العامة في عام 1994.

وكيل نيابة، ثم مدير النيابة العامة: 1994-1984

- أول امرأة تعمل في النيابة العامة في فيجي.
- خبرة في المقاضاة في قضايا القتل والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال والفساد والاحتيايل.
- من ذوي الخبرة في تقديم الطلبات لضبط النفس وضبط عائدات الجريمة.
- إبداء الرأي في جميع أمور الادعاء لرئيس النيابة العامة.

3- التعليم

جامعة ساسكس، المملكة المتحدة: 1981-1978

- ليسانس الآداب (القانون) (مع مرتبة الشرف).

جامعة كامبريدج: 1982-1981

- ماجستير في القانون (قانون المؤسسات الدولية، وقانون النزاعات المسلحة، والقانون الإداري، والحريات المدنية).

مدرسة إينز أوف لو (إينر تمبل): 1983-1982

- الامتحان النهائي لنقابة المحامين.
- تم استدعاؤها إلى نقابة المحامين بصفقتها محامية إينر تمبل للدفاع عن إنكلترا وويلز في تموز/يوليه 1983.

معهد جامعة كامبريدج لعلم الإجرام: 1988-1987

- ماجستير في الفلسفة (علم الإجرام).
- ورقات في قانون العقوبات وتنفيذ الأحكام، المنهجية في علم الإجرام، والمرأة في القانون الجنائي، والقانون العرفي والجريمة.

3- السيدة باولينا ماسيدا (إيطاليا)

الموجز التنفيذي للخبرة ذات الصلة

- المحامية الرئيسية بمكتب المحامي العام المستقل للضحايا بالمحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائه في عام 2005.

محامية مؤهلة لديها 27 عامًا من الخبرة في القانون الجنائي، وعملت على مدى 19 سنة الماضية في مجال القانون الجنائي الدولي للدفاع عن المتهمين والضحايا.

بصفتها محامية رئيسية، أنشأت أول مكتب على الإطلاق لمساعدة الضحايا وتمثيلهم أمام محكمة دولية، وكذلك لدعم ومساعدة المحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا. وتطلبت هذه المهمة الإبداع والتعاطف وحسن التقدير والمعرفة الممتازة بالمحكمة الجنائية الدولية والقدرة على مواجهة التحديات العديدة ليكون هذا المكتب حقيقة واقعة ومصدرا موثوقا به لضحايا الجرائم الخطيرة الذين يرغبون في سماع صوتهم في الإجراءات.

وفقا للمادة 81 من لائحة المحكمة، يقدم مكتب المحامي العام للضحايا الدعم والمساعدة للمحامين الخارجيين الذين يمثلون الضحايا ويمثل الضحايا أمام الدوائر في مسائل وإجراءات معينة تتعلق بالمصالح العامة للضحايا.

نظمت المكتب ليتمكن من الوفاء بجميع الولايات المعهود بها إليه بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. ولدعم الممثلين القانونيين الخارجيين، أنشأت قاعدة بيانات للبحوث حول عدد من موضوعات القوانين الموضوعية والإجرائية ويتم تحديثها بانتظام بأحدث المعلومات القانونية والسوابق القضائية. كما أنشأت ونشرت دليلا للممثلين القانونيين (نُشر لأول مرة في عام 2010 ويتم تحديثه سنويا).

تحضر يوميا في قاعة المحكمة - في عدة قضايا في وقت واحد - وتقدم آراء وشواغل الضحايا المشاركين في الإجراءات. وتتطلب هذه العملية مهارات صياغة ودفاع ممتازة، وحكما سليما، وقدرة على الاستجابة بسرعة للأحداث غير المتوقعة، ومهارات اتصال ممتازة، لا سيما عند التعامل مع الأشخاص الضعفاء، وقدرة متميزة على تحديد الأولويات والاستعداد للتعامل مع الأمور الحساسة والمثيرة للجدل. ومثلت مجموعة من الضحايا في أول محاكمة على الإطلاق أمام المحكمة الجنائية الدولية في قضية *لويانغا*، مما ساهم في تعزيز حقوق الضحايا بشكل فعال في الإجراءات في وقت كان من المقرر فيه تفسير جميع أحكام نظام روما الأساسي وتطبيقها للمرة الأولى. ومنذ إنشاء المكتب في عام 2005، دافعت بقوة عن المشاركة الفعالة للضحايا في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. ومثلت مجموعات من الضحايا عمليا في جميع القضايا والحالات المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية. وتحت قيادتها، اكتسب المكتب ثقة الضحايا وأصبح الآن جهة فاعلة معترف بها ومحترمة لتعزيز حقوق الضحايا في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

كانت إحدى أولوياتها تشكيل المكتب من أجل ضمان تمثيل هادف لمصالح الآلاف من ضحايا الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وسعت إلى تقريب مكتب المحامي العام للضحايا ومعه المحكمة الجنائية الدولية من الضحايا الذين يقيمون في بلدان الحالات.

هي الممثل القانوني المشترك حاليا للضحايا في قضية *أونغوين* وقضية *يكاتوم ونغايسونغا*، كما أنها تمثل الضحايا في إجراءات جبر الأضرار في قضية *لويانغا* و *كاتانغا* وقضايا *القذافي* و *كوني* و *سيمون غباغبو*، فضلا عن الحالات المتعلقة بالسفن المسلحة في اتحاد جزر القمر واليونان مملكة كمبوديا، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، ودولة فلسطين. وسبق لها تمثيل الضحايا في قضايا *غباغبو* و *بليه غوديه* وقضية *بمبا*، فضلا عن قضية *روتو* و *سانغ* فيما يتعلق بإجراءات المقبولة.

تجمع بين الواجبات الإدارية والمسؤوليات القضائية. وفي هذا الصدد، لديها سجل حافل من المهارات الإدارية والقيادية الفنية المتميزة، وفي ضمان بيئة عمل جيدة للموظفين تسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم وتطوير المهارات والتقدم في حياتهم المهنية. وهي تؤيد بقوة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، ويضم المكتب حاليا موظفين من جميع المناطق الجغرافية وأغلبهم من النساء.

قبل انضمامها إلى المحكمة، بين عامي 1991 و 2003، عملت كمحامية أمام المحاكم الوطنية والدولية، ومثلت العديد من المتهمين والضحايا. ويتضمن سجلها الدفاع في

القضايا المعقدة التي تنطوي على متهمين متعددين وجرائم خطيرة. وفي عام 2003، كانت عضوًا في فريق الدفاع عن باراياغويزا (محاكمة إعلامية) - أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - في أروشا. وقدمت أيضا المشورة خارج نطاق القضاء حول القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

في عام 2002، عملت بصفقتها موظفة قانونية مساعدة في دوائر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية سناكيتش، وقضية بردانين، وقضية تاليتش.

في 1992-1993، عملت مندوبة مقرها في تيرانا (ألبانيا) للاتحاد الدولي للصليب الأحمر. وشملت مهامها: المساعدة في إعادة هيكلة الصليب الأحمر الألباني، وتطوير الخطط وبرامج المساعدة على أساس خمس سنوات، وتدريب القانون الإنساني الدولي في جامعة تيرانا وفي دورات القوات المسلحة، ومساعدة الحكومة الألبانية في التصديق على اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها.

شاركت بصفة خبير في العديد من برامج الاتحاد الأوروبي التدريبية للقضاة. وهي حاصلة على إجازة في القانون من جامعة جنوة (إيطاليا)، وماجستير في القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان.

عضو منذ عام 1989 في الصليب الأحمر الإيطالي. وهي أيضا مستشارة معتمدة في الجيش الإيطالي لتطبيق القانون الإنساني الدولي في النزاعات المسلحة منذ 1999. وقامت بتدريس القانون الإنساني الدولي في ندوات ودورات الصليب الأحمر الإيطالي وفي المدارس الثانوية والدورات العسكرية.

عضو منذ عام 1994 في نقابة المحامين بمدينة جنوة (إيطاليا).

عضو مؤسس في نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وعملت في اللجنة التنفيذية للنقابة، واللجنة المعنية بالضحايا، واللجنة الاستشارية للمعايير المهنية.

تتقن اللغتين الإنكليزية والفرنسية، ولديها معرفة عملية بالإسبانية وتتحدث الهولندية بطلاقة.

لها منشورات كثيرة حول المسائل المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي وحقوق الضحايا وهي عضو في هيئة تحرير العديد من المجلات القانونية.

تتمتع بالرؤية الواضحة والإبداع والتعاطف. وتؤيد بقوة التحقيق الفعال والملاحقة القضائية للجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

السيرة الذاتية

1- الخبرة المهنية

أيلول/ سبتمبر 2005 - حتى الآن

المحامية الرئيسية في مكتب المحامي العام المستقل للضحايا بالمحكمة الجنائية الدولية

ووفقا للمادة 81 من لائحة المحكمة، يقوم المكتب بعدة مهام:

1- تقديم الدعم والمساعدة للممثلين القانونيين الخارجيين.

وتشمل هذه الولاية تقديم البحوث والمشورة بشأن المسائل القانونية المعقدة المتعلقة بمشاركة الضحايا في الإجراءات وأي مسألة موضوعية وإجرائية أخرى تتعلق بالإجراءات. ولإضفاء المزيد من الفعالية والكفاءة على عمل المكتب، لا سيما في ضوء الولايات المتعددة التي يتعين الوفاء بها ومحدودية الموارد، أنشأت قاعدة بيانات للبحوث المتعلقة بعدد من المواضيع القانونية الموضوعية والإجرائية وتقوم بتحديثها بانتظام بالسوابق القضائية والدراسات العلمية ذات الصلة. ويسمح هذا باستجابة المكتب بسرعة لأي طلب للدعم. وعلاوة على ذلك، لتوفير المزيد من الدعم للمحامين

الخارجيين، أنشأت ونشرت في عام 2010 دليلاً للممثلين القانونيين، ويبين الجزء الأول من الدليل ما هي المحكمة وحقوق الضحايا في الإجراءات، ويعرض في الجزء الثاني السوابق القضائية للمحكمة بشأن حقوق الضحايا حسب الموضوع، ويشرح في الجزء الثالث الأمور العملية، مثل كيفية حفظ المستندات وكيفية إجراء البحوث باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات. ويُنشر الدليل باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية ويتم تحديثه سنوياً.

2- تقديم الدعم والمساعدة للضحايا، بما في ذلك التمثيل القانوني في الإجراءات.

ولتفعيل هذه الولاية، تقوم الدوائر بتعيين المكتب ممثلاً قانونياً مشتركاً أو ممثلاً قانونياً للضحايا أو يقوم الضحايا أنفسهم بتعيين المكتب محامياً لهم في إجراءات المحكمة.

الوظائف القضائية:

التمثيل القانوني لمجموعات الضحايا في عدة إجراءات في وقت واحد. وهي حالياً ممثلة قانونية مشتركة للضحايا في قضية أونغوين وفي قضية يكاتوم ونغايسوننا. كما أنها تمثل الضحايا في قضية عبد الرحمن، وقضية لوبانغا وكاتانغا فيما يتعلق بإجراءات الجبر، وفي قضايا القذافي، وكوني، وسيمون غباغبو، وكذلك في حالات السفن المسجلة في جزر القمر واليونان وكمبوديا، وجمهورية أفغانستان الإسلامية، ودولة فلسطين. وفي السنوات السابقة، عُينت لتمثيل الضحايا في قضية غباغبو وبلييه غوديه، وقضية بمبا، وقضية روتو وسانع فيما يتعلق بإجراءات المقبولية.

وتشمل مسؤولياتها ضمان التمثيل القانوني الفعال والعالي الجودة للضحايا من خلال المذكرات والمرافعات المكتوبة في قاعة المحكمة، والحفاظ على الاتصال المنتظم مع الضحايا وإطلاعهم على آخر المستجدات، وجمع الأدلة لاستخدامها في المحكمة، وتحديد مهام الأفرقة المختلفة المخصصة لكل قضية/حالة والإشراف عليها، بما في ذلك توفير التوجيه بشأن الطلبات التي سيتم تقديمها، ومراجعة الإيداعات والموجزات في جميع مراحل الإجراءات، وتقديم التعليمات لأعضاء الأفرقة الموجودين في دول الحالات والإشراف على تنفيذها، والاتصال بالأطراف الأخرى والمشاركين في الإجراءات، والتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وغيرها.

3- المثل أمام الدوائر فيما يتعلق بقضايا محددة.

ويمكن للمكتب، والدوائر، والممثلين القانونيين الخارجيين، والضحايا تفعيل هذه الولاية. وتتمثل هذه الولاية في المثل أمام الدوائر لتمثيل المصالح العامة للضحايا في أي قضية قد تؤثر على مشاركتهم في الإجراءات. وقد مثلت أمام الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف بشأن عدد من المسائل القانونية المعقدة المتعلقة بالقانون والإجراءات.

المسؤوليات الإدارية

- إعداد الميزانية السنوية للمكتب والدفاع عنها؛
- ضمان الامتثال لعمليات الميزانية؛
- ضمان ترتيب أولويات استخدام الموارد المتاحة؛
- إدارة أداء الموظفين وتقييمهم؛
- ضمان بيئة عمل جيدة للموظفين؛
- المشاركة في اجتماعات المسجل والشعبة العادية؛
- الاتصال بالهيئات المختلفة داخل المحكمة (بما في ذلك آلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية، والصندوق الاستئماني للضحايا)؛

- تمثيل المكتب في الاجتماعات المتخصصة لجمعية الدول الأطراف وأجهزتها الفرعية، بما في ذلك للفريق العامل في لاهاي؛
- تمثيل المكتب في الاجتماعات المتخصصة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها.

نيسان/أبريل 2003 - أيلول/سبتمبر 2005

موظفة قانونية معونة - قلم المحكمة بالمحكمة الجنائية الدولية

رئيسة قسم الاحتجاز بالإنابة من نيسان/أبريل 2003 إلى آب/أغسطس 2004. وبهذه الصفة، صاغت اللوائح المتعلقة بمسائل الاحتجاز، فضلا عن وثائق أخرى متعلقة بإجراءات وسياسات الاحتجاز. وأشرفت على أنشطة القسم، بما في ذلك على توزيع العمل، ومسودة التقارير المتعلقة بنشاط القسم، وصياغة الإعلانات عن الوظائف الشاغرة، والمشاركة في لجان التوظيف، وإعداد الميزانية المقترحة، وتمثيل القسم في الاجتماعات الداخلية، وتقديم التقارير إلى رئيس قسم خدمات المحكمة آنذاك، والاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر والتفاوض معها من أجل إبرام اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالاحتجاز، وتقديم المشورة إلى المسجل ورئيس قسم خدمات المحكمة آنذاك بشأن مرفق الاحتجاز المؤقت والنهائي، والمشاركة بنشاط في المناقشات اللاحقة مع السلطات الهولندية بشأن العقود التي سيتم توقيعها لإدارة مركز الاحتجاز (بما في ذلك إيجار الزنانات والخدمات، والنقل) وبشأن صياغة مذكرات التفاهم مع الدولة المضيفة.

ومن أجل إدارة مركز الاحتجاز، وضعت برامج تدريبية للموظفين، بما في ذلك دليل لموظفي الاحتجاز ومسودة مدونة لقواعد السلوك.

وخلال هذه الفترة، وبفضل معرفتها الواسعة بالمحكمة ونصوصها وإجراءاتها القانونية، وكذلك مهارتها في الصياغة، تم تكليفها بمهام محددة إضافية. وشملت المهام المذكورة ما يلي:

- مساعدة الفريق العامل للقضاة (لصياغة لائحة المحكمة وإجراءات الاستئناف)؛
- عضو في الهيئة المعنية بصياغة لائحة المحكمة؛
- رئيسة الهيئة المعنية بصياغة لائحة قلم المحكمة؛
- عضو في وفد المحكمة للتفاوض على اتفاقية المقر.

وتم تعيينها أيضا عضوا في لجنة الاختيار التابعة للمحكمة الجنائية الدولية آنذاك (التي ترأسها لاحقا) ورئيسة لمجلس الطعون الداخلي الذي تم تأسيسه وفقا لقواعد ولوائح الموظفين.

تشرين الثاني/نوفمبر 1991 - آذار/مارس 2003

محامية

عملت كمحامية جنائية أمام المحاكم المحلية والمحاكم الأجنبية في الاتحاد الأوروبي (مسائل القانون الجنائي، تسليم المجرمين، الاحتجاز، القانون الدولي). ويتضمن سجلها الدفاع في القضايا المعقدة التي تنطوي على متهمين متعددين لجرائم خطيرة. وفي عام 2003، كانت عضوا في فريق الدفاع عن باراياغويزا (محاكمة إعلامية) - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - أروشا. كما قدمت استشارات خارج نطاق القضاء (إعداد الآراء القانونية وتقديم المشورة القانونية) بشأن القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

آذار/مارس - تشرين الأول/أكتوبر 2002

موظفة قانونية معونة - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - الدوائر
عملت في قضية ستاكيثش في مرحلة المحاكمة، وفي قضية بردانين وقضية تالينش.
وقامت بصياغة الفتاوى والأوامر والقرارات القانونية. كما زودت قضاة الدائرة
الابتدائية الثانية بورقات بحثية عن مسائل قانونية معقدة.

آب/أغسطس 1992 - كانون الأول/ديسمبر 1993

المنسوب المعني بالقانون الإنساني الدولي - الاتحاد الدولي للصليب الأحمر

حصلت على شهادة المنسوب في البعثات الدولية في عام 1991. وخلال الفترة التي
عملت فيها في الاتحاد الدولي للصليب الأحمر، كانت مقيمة في تيرانا (ألبانيا).
وتضمنت مهامها مساعدة الصليب الأحمر الألباني في إعادة هيكلته وفي وضع الخطط
وبرامج مساعدة خماسية السنوات. كما قامت بتدريس القانون الإنساني الدولي في
جامعة تيرانا وفي دورات القوات المسلحة. وعُهد إليها بمساعدة الحكومة الألبانية في
التصديق على اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها.

2- الخلفية الأكاديمية - القبول للممارسة - اللغات

1991-1987 إجازة في القانون من جامعة جنوة (إيطاليا)
1993 دبلوم التخصص في حقوق الإنسان من جامعة ستراسبورغ
(فرنسا)
2001 ماجستير في القانون الجنائي والتعاون الدولي لمكافحة الجرائم
الدولية وعبر الوطنية من جامعة تيرامو (إيطاليا)

- تم قبولها في نقابة المحامين الإيطالية في عام 1994.
- مستشارة معتمدة بالجيش الإيطالي لتطبيق القانون الإنساني الدولي في النزاعات
المسلحة منذ عام 1999.
- تتقن اللغتين الإنكليزية والفرنسية (كتابة وتحدثا) ولديها معرفة عملية باللغة
إسبانية. وتجيد اللغة الهولندية.

3- أنشطة مهنية أخرى

□ - منذ عام 1989 عضوة في الصليب الأحمر الإيطالي.
- تدريس القانون الإنساني الدولي في ندوات ودورات الصليب الأحمر الإيطالي
والمدارس الثانوية والدورات العسكرية. وفي عامي 2000 و 2001 على وجه
الخصوص، محاضرة ومدرسة في الجزء القانوني من التأهيل المقدم للأفراد
العسكريين المشاركين في مهام إنسانية في مقر الجيش الإيطالي بسيسانو (روما).
- محاضرة في القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني في
المدرسة الصيفية التي نظمتها وزارة الخارجية الإيطالية للدبلوماسيين المبتدئين من
الدول الشرقية (2002 ، 2003).
- عقد استشارة مع جامعة بولونيا (إيطاليا) لتدريب القضاة في البلقان (2001-
2003).
- من عام 1999 إلى عام 2003، عضوة في الهيئة الاستشارية للمسائل المتعلقة
بنشاط المحامين المبتدئين والمسؤولة عن الشؤون الأخلاقية والتأديبية.

- من عام 2001 إلى عام 2003، عضو رئيس اللجنة التأديبية الإقليمية (ليغوريا) للصليب الأحمر الإيطالي.
- من عام 2002 عضوة في المجلس العلمي لمركز الدراسات العليا والاستراتيجيات ومقره تورينو (إيطاليا)، والمسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي.
- من عام 2001 عضوة في هيئة تحرير مجلة "Giurisprudenza Ligure" (المراجعة الثلاثية للسوابق القضائية والمقالات المتعلقة بالموضوعات المتعلقة بالقانون الجنائي)؛ ومجلة "L'Aggiornamento" (مراجعة المحامين الجنائيين)؛ ومجلة "Analisi Difesa" (مراجعة عسكرية بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع والقانون الجنائي العام، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي).
- عضوة مؤسسة في نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية حيث عملت في اللجنة التنفيذية ولجنة الضحايا واللجنة الاستشارية للمعايير المهنية.

4- منشورات مختارة

- *International Criminal Justice and the International Criminal Court - Tempus Programme of the EU for the juridical training of Judges in the Balkans*, 2002.
- *International Criminal Courts and their impact on national jurisdictions - Tempus Programme of the EU for the juridical training of Judges in the Balkans*, 2003.
- *Role and Practice of the Office of Public Counsel for Victims*, in *The Emerging Practice of the International Criminal Court*, edited by Carsten Stahn and Göran Sluiter, Nijhoff, Leiden, 2009.
- *Criminal Responsibility of International Military Missions and Personnel*, in *International military missions and international law*, edited by Marco Odello and Ryszard Piotrowicz, Nijhoff, Leiden, 2011.
- *Commentaire article par article du Statut de Rome de la Cour Pénale Internationale – Articles 68 et 75*, Éditions Pedone, Paris, 2012.
- *Testimony before the ICC and the protection of victims and witnesses*, in *O Tribunal Penal Internacional – Comentários ao Estatuto de Roma*, edited by Judge Sylvia Steiner, Editora Del Rey, Belo Horizonte, 2016.
- *The Participation of Victims Before the ICC: A Revolution Not Without Challenges*, in *Advancing the Impact of Victim Participation at the International Criminal Court: Bridging the Gap Between Research and Practice*, edited by Rudina Jasini and Gregory Townsend, Oxford, 2020.
- *Representing Victims before the International Criminal Court – A Manual for Legal Representatives*, Edited by the OPCV, Fifth Edition, 2021 available (in English, French and Spanish) at <https://www.icc-iccdocs/opcv/2021.03.01-cpi.int/ENG-5th-Rev-Rev.pdf>

4- السيد مامي ماندياي نيانغ (السنغال)

الموجز التنفيذي للخبرة ذات الصلة

إن خبرتي في العمل هي مزيج من الخبرة الوطنية والدولية التي تمتد على مدى 34 عاماً.

على المستوى الوطني

إنني أعمل حالياً بصفة المدعي العام لمحكمة الاستئناف في سانت لويس، شمال السنغال. وبصفتي أحد كبار المدعين العامين الخمسة، أتولى ملف يشمل ما يلي:

- أقوم بمراجعة الاستئنافات المقدمة من قبل المدعين العامين بالمحاكم السفلى وتحديد مسار الإجراءات اللاحقة. أشرف على المدعين العامين للتأكد من تنفيذ السياسة الجنائية القومية. وأشرف على سلوك ضباط الشرطة وأمارس الاختصاص التأديبي والادعاء عليهم. أتيقن من امتثال كتاب العدل و "وكتاب المحاضر العدلية" وغيرهم من الموظفين العموميين للوائح التي تحكم عملهم.
- أقوم بتنفيذ طلبات المساعدة القانونية من السلطات القضائية الأجنبية، وتنفيذ أوامر القبض ومتابعة تسليم غير المواطنين المطلوبين قانوناً.
- بصفتي عضواً في "المجلس الأعلى للقضاء"، أقدم المشورة بشأن التعيين والمشاركة في الإجراءات التأديبية ضد القضاة أو المدعين العامين.

لقد بذلت جهدي إلى جلب طاقة متجددة إلى هذا المنصب. قمت بإحياء التسلسل الإداري وأسرت الفصل في القضايا الجنائية، وقمت بإعادة زيارات السجون وزنانات الاحتجاز، كما أنني منخرطاً في الوقت الراهن في حملة لتحديث سجلات المحاكم التي ستؤدي إلى بيئة غير ورقية وتوفير بيانات أكثر موثوقية فيما يتعلق بأعمال المحاكم. اجتذب هذا المشروع الذي أدمجه اهتمام المانحين ويعمل كمشروع إختباري ليتم تكراره في جميع أنحاء البلاد.

قبل أن أتولى منصب الحالي، كنت مدير الشؤون الجنائية. يتضمن هذا المنصب، من بين أنشطة أخرى، صياغة القوانين واللوائح، وإعداد التقارير الحكومية والمقترحات اللغوية بشأن المعاهدات وتقديم المشورة القانونية للحكومة. لقد عملت كحلقة وصل بين وزير العدل والمدعين العامين الوطنيين وقمت بتنسيق تنفيذ السياسة الجنائية القومية. لقد قمت بصياغة وثيقة سياسة جنائية غير مسبوق، والتي أصبحت، منذ اعتمادها في كانون الثاني/يناير 2018، تمثل حجر الأساس لسياسة السنغال الجنائية. لقد قمت، في نفس هذا السياق، بإنتاج القوانين الجنائية الفريدة والمحدثة رسمياً والمتكاملة منذ عام 1965. كما أنني أنشأت أيضاً، بداية من عام 2017، في جميع أنحاء البلاد "comités d'aménagement des peines"، ومجالس مراقبة الجانحين والإفراج المبكر، التي تنص عليها القوانين منذ عام 2000 ولكن لم يتم تنفيذها أبداً. ومنذ ذلك الحين، يتمتع آلاف المدانين بتخفيضات في الأحكام وتدابير مخففة تهدف إلى إعادة اندماجهم في مجتمعاتهم. من خلال قيادتي، أجرت حكومتي مفاوضات بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة مع أكثر من عشر دول في غضون ثلاث سنوات. السنغال هو عضو في المجموعة الأساسية التي أطلقت مبادرة المعاهدة متعددة الأطراف للمساعدة القانونية المتبادلة والتي تهدف إلى اعتماد أداة عالمية للتعاون في مجال القانون الدولي الإنساني وأنا الخبير الرئيسي للوفد السنغالي. لقد تركت عشرات المشاريع الهامة الجارية لدى الإدارة. ومع ذلك تيقنت من استكمال القانون الذي تم الترحيب به على المستوى القومي بشأن الاغتصاب والميل الجنسي تجاه الأطفال، والإطار القانوني المتعلق بالسوار الإلكتروني بالإضافة إلى إنشاء (هيئة استرداد الأصول الإجرامية وإدارتها).

الخبرة الدولية

لقد كرست خبرتي الدولية التي دامت ما يقرب من عشرين عاماً بشكل أساسي على نظام العدالة الجنائية الدولي. لقد حققت في الإبادة الجماعية في رواندا واستجوبت مئات الشهود وحللت القيمة الثبوتية لعدد كبير من الوثائق. وبالانتقال إلى الدوائر، قمت بإجراء بحوث قانونية وصياغة الآراء القانونية والقرارات والأحكام. وبصفتي المساعد الخاص للمسجل، قمت بصياغة مئات القرارات المتعلقة بالمساعدة القانونية، بما في ذلك تعيين المحامين وعزلهم كما أنني وشاركت في إعادة تصميم نظام رسوم المساعدة القانونية، لا سيما تحوله من نظام الأجر بالساعة إلى نظام المبلغ المقطوع. لقد أعددت قرارات المسجل بشأن قانون الاحتجاز. وقمت بصياغة اتفاقيات

ومذكرات تفاهم لنقل المدانين إلى السجون الوطنية. لقد قمت بصياغة مذكرات تفاهم بشأن حماية الشهود، وشاركت في إعداد الميزانية، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة. أخيراً، ترأست لجنة الميراث التي أعدت الإغلاق السلس للمحكمة الخاصة في حين قيامها بإكمال الأعمال غير المنجزة. وشمل ذلك إدارة المحفوظات، والمراجعة المستمرة لأوامر حماية الشهود والأحكام وما إلى ذلك. باختصار، كنت جزءاً من الفريق الصغير الذي مهد الطريق لآلية المحاكم الدولية الخاصة، بداية من المذكرة الأولى إلى مكتب الشؤون القانونية وإلى قرار مجلس الأمن الدولي المنشئ للآلية.

لم تكن مهمتي كممثل إقليمي للجنوب الأفريقي لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجرد ترقية إلى منصب إداري رفيع المستوى. لقد ساعدني ذلك كثيراً على التراجع قليلاً عن العمل الشاق للتركيز أكثر على الصورة الأكبر لحشد أصحاب المصلحة السياسيين. كان تعزيز القضاء ركيزة قوية في البرنامج الإقليمي الخمسي الذي أنشأته مع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. لقد توسع مكنتي في برنامج تنصيب المدعين العامين الأفارقة في وحدة استرداد الأصول الشهيرة في هيئة الادعاء الوطنية في جنوب إفريقيا. لقد شاركت، إلى جانب اتفاقية عدم الملاحقة القضائية، في إحياء جمعية المدعين الأفارقة. ما زلت أتمتع بشبكة واسعة من المدعين العامين والقضاة والسلطات المركزية في غرب وشرق وجنوب إفريقيا.

كان من الطبيعي تماماً أنه تم استدعائي للعمل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة / المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كقاضٍ عندما توفرت فرصة العمل في هذا المنصب في أوائل عام 2013. لقد تطلب هذا الوضع قاضياً جاهزاً للفصل في القضية منذ اليوم الأول في منصبه. لقد ارتقيت إلى مستوى هذا التحدي بفضل إلمامي بالسوابق والإجراءات القضائية. لقد سهلت كفاءتي في كلتا لغتي المحكمة مهمتي في لجان مختلفة. لقد استفدت بشكل كافٍ من المساعدة القانونية دون التضحية باعتمادتي على نفسي. الآراء التي أصدرتها كانت من صناعي الشخصي. لقد جلبت مساهماتي تقدير القضايا القانونية الحساسة. على سبيل المثال لا الحصر: نهج متسق للنية الإجرامية "mens rea" عندما يتم اتهام جرائم مختلفة بناءً على نفس السلوك؛ النية الإجرامية المحددة لمسؤولية الشريك في الجريمة؛ ومدى مسؤولية القيادة في بيئة معادية للسلطة؛ واختبار المراجعة عند التعامل بالحقائق؛ ومقبولية الأدلة غير المختبرة مقابل قاعدة الدليل الأفضل، إلخ.

السيرة الذاتية

أولاً- الخبرة العملية

2020 حتى الآن

المدعي العام لمحكمة الاستئناف في سانت لويس. يقوم النائب العام بأداء مهام الادعاء على مستوى الاستئناف، ويشرف على تنفيذ السياسات الجنائية القومية ويقوم في هذا الصدد بالإشراف على المدعين العامين الإقليميين وكذلك ضباط الشرطة في إقليمه. تمتد مهمة الإشراف لتشمل الموظفين القضائيين الآخرين مثل كتّاب العدل العامين. يرفع النائب العام تقاريره إلى وزارة العدل مع الاحتفاظ بسلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق باستراتيجيات وإجراءات الادعاء العام. يجوز له إصدار أوراق سياسة لمسائل جنائية محددة ومذكرات إرشادية تتعلق بإقليمه. وبصفته عضواً قانونياً في "Conseil supérieur de la Magistrature" (الهيئة الإدارية للسلطة القضائية)، يشارك المدعي العام في التعيين والترقية والمشاركة في الإجراءات التأديبية ضد أي عضو من أعضاء السلطة القضائية في البلاد. لديه اختصاص تأديبي حصري وولاية الادعاء على كبار ضباط الشرطة والمسجلين ومحامي الدفاع.

محكمة الاستئناف في سانت لويس هي الأكبر من بين المحاكم الخمس في الدولة، من حيث إقليم ولايتها وثاني أهم محكمة من حيث عدد السكان، بعد دكار.

2016 إلى 2020

مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل. يتضمن هذا المنصب، من بين أمور أخرى، تقديم المشورة القانونية للحكومة، والعمل المعياري بشأن القوانين الجنائية، وصياغة المعاهدات والتفاوض بشأنها نيابة عن الحكومة، وتحديد السياسة الجنائية للحكومة تحت سلطة وزارة العدل والإشراف على تنفيذها من خلال المدعون العامون الخمسة في جميع أنحاء البلاد، وذلك بصياغة المبادئ التوجيهية والتعليمات لتعزيز البناء الموحد وتنفيذ القانون الجنائي في البلاد.

2016 - 2013

قاضي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. مكلف بالقضايا في المرحلة الابتدائية وعلى مستوى الاستئناف. لقد تعاملت بالتقديمات وأصدرت العديد من قرارات المحكمة؛ وكتبت العديد من الآراء الفردية (المتوافقة أو المنفصلة أو المخالفة) بشأن المسائل الإجرائية والأدلة وكذلك بشأن القانون الموضوعي.

2013 - 2011

الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الجنوب الأفريقي. تضمنت هذه المهمة، من بين أمور أخرى، التعاون مع الدول، لا سيما دول الكيان الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لمواءمة قوانينها مع الإطار التنظيمي الرئيسي للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ وتدريب ضباط إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة.

2011-2000

خدمت في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصفات مختلفة، بما في ذلك منصب كبير المسؤولين القانونيين في الدوائر، وتقديم المشورة للقضاة بشأن عدد كبير من القضايا القانونية والإشراف على الموظفين القانونيين. عملت كمساعد خاص للمسجل، حيث قدمت المشورة بشأن السياسات والمسائل القانونية والإدارية والمالية؛ ومثلت المسجل وآرائه في جميع المنتديات كلما اقتضى الأمر، وأعدت مسودات المذكرات وأوراق الاتصالات والسياسات، وقدمت المذكرات نيابة عنه إلى اللجان المختلفة بما في ذلك أمام هيئات الميزانية ومراجعي الحسابات.

2000 - 1997

عضو في فريق التحقيق التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المكلف بجمع الأدلة بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها.

1997-1993

محامي إدعاء تابع للمدعي العام للمحكمة العليا للسنغال. تتضمن هذه المهمة، من بين أمور أخرى، إجراء البحوث القانونية وكتابة الإجازات وتقديم المعطيات الشفوية أمام أعلى محكمة في البلاد.

1993-1990

محامي الادعاء بمحكمة داكار الإقليمية. تتضمن المهام تقديم الإجازات القانونية وتوجيه مأموري الضبط القضائي وقضايا الدعاوى وتنفيذ الأحكام.

1990-1987

قاضي في محكمة داكار الإقليمية. الفصل في القضايا الجنائية والمدنية.

ثانياً - مجالات الخبرة الأخرى

2005-2004

محاضر زائر في القانون الإنساني الدولي في جامعة رواندا وفي "مركز التكوين القضائي" السنغالي (مركز التدريب القضائي).

1997-1995

محاضر في القانون الجنائي في "مركز التدريب القضائي" السنغالي

1997-1992

محاضر في القانون الجنائي في "المعهد الوطني للمساعدین والمعلمین المتخصصین" (معهد تدريب المعلمين وموظفي الرعاية)؛ وكخبير، والشخص المرجعي في "الشبكة الأفريقية للتنمية المتكاملة".

1997-1989

عضو-خبير في اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان. عضو الفرع السنغالي للرابطة الدولية للقانون الجنائي.

1994-1993

عضو ومقرر لجنة مراجعة القانون السنغالية.

ثالثاً - المؤهلات التعليمية

1987-1985

شهادة المعهد الوطني للإدارة والقضاء؛ بامتياز.

1985-1981

جامعة داكار، كلية الحقوق. ماجستير في القانون الخاص؛ بامتياز.

رابعاً - اللغات

يجيد اللغتين الفرنسية والإنجليزية بطلاقة

خامساً - المنشورات

منشورات مستفيضة في مراجعات قانونية انتقائية، لا سيما في القانون الجنائي والقانون الإنساني الدولي، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

“Le TPIR...Et si la contumace était possible” “Revue générale de Droit international public” April- June 1999 N. 2 Edition A. Pedonne 13, Rue Soufflot Paris- France.

“Les Obligations du Procureur face à la défense devant le Tribunal pénal international pour le Rwanda”. “Revue de Science criminelle et de Droit comparé; April -June 2001, Edition Dalloz Paris- France.

“What Approach for Law Reform and Revision? The Senegalese Experience”. US Embassy in Rwanda. Acts of the international Seminar on Law Reform and Revision; “Kibuye [Rwanda] March 2002”

“The Role of the Judiciary in the Electoral Process”; US Embassy in Rwanda. Acts of the international Seminar on Law Reform and Revision; “Kibuye [Rwanda] March 2002”

«Comment on new Rules 11 *bis* and 92 *bis* of ICTR Rules of Procedure and Evidence. New tools to serve the Exit Strategy.» ICTR Bulletin August 2002.

“Lessons to be learnt from the Judgement confirming the acquittal of Ignace Bagilishema”. *A comment on the different aspects of the standard for appeal, the admissibility of out of court evidence, command responsibility in customary international law etc...* ICTR Bulletin, February 2003.

“The Right to Counsel before the International Criminal Tribunal for Rwanda” Criminal Law Forum, volume 13, No. 3, 2002 [CLF]. Kluwer Academic Publishers. Netherlands.

«La jurisprudence des Tribunaux internationaux en matière de Crimes Contre l’Humanité et de Crimes de Guerre». «Ligue des Droits de la Personne dans la Région des Grands Lacs (LDGL) and Human Rights Watch; March 2003.

“The Right to a fair trial versus the right to be tried without undue delay.»; *A comment on two decisions of Trial Chamber I and II applying the new Rule 15 bis which enables a Trial Chamber to proceed with a part-heard case with a new judge despite the refusal of the defence.* ICTR Bulletin, August 2003.

“Promoting Women’s Rights through Ad Hoc Tribunals” Bulletin of Interights (2004) Volume 14, # 4 page 74;

“Retour à la Cour suprême au Sénégal, Acte de bon sens ou régression ? témoignage d’un insider ». « Le quotidien » Avril 2008.

“L’Affaire de corruption « Segura », une occasion idéale pour remettre les pendules à l’heure. « Le quotidien » janvier 2009.

« Réforme de la loi sur le barreau, une loi pour les mandarins », « Le quotidien », juillet 2009.

“The Senegalese Legal Framework for the Prosecution of International Crimes” Journal of International Criminal Justice 7 (2009) 1047 – 1062, Oxford University Press, 2009

Contributor to the Book “Defense in International Criminal Proceedings; Cases, Materials and Commentary”. Transnational Publishers; 2006.

Contributor to the Book “Protecting Humanity, Essays in International Law and Policy in Honour of Navanethem Pillay” Martinus Nijhoff Publishers Leiden- Boston 2010.

“Repression versus Decriminalization on Drugs. A plea to Uphold the International Legal Framework’ University of Pretoria; February 2013.

“Africa and the the Legitimacy of the International Criminal Court in Question” Journal International Criminal law Review; Volume 17, Issue 4, pp 615-624 July 2017; Re-published in “Strengthening the Validity of International Criminal Tribunals; Brill, Leiden, Boston July 2018.

“Quel avenir pour le bracelet électronique au Sénégal ? » ; Magasine de l’Administration pénitentiaire, n. 010- juin 2020, Dakar, Sénégal.

“Le TPIR...Et si la contumace était possible” “Revue générale de Droit international public” April- June 1999 N. 2 Edition A. Pedonne 13, Rue Soufflot Paris- France

“Les Obligations du Procureur face à la défense devant le Tribunal pénal international pour le Rwanda”. “Revue de Science criminelle et de Droit comparé; April -June 2001, Edition Dalloz Paris- France.

سادساً - خبرات أخرى

يتقن استخدام الكمبيوتر. ويتقن استخدام البرامج الرئيسية التالية: Windows Microsoft or ..Apple like Word, Excel, PowerPoint, Lotus, notes and Microsoft Outlook etc

-5 السيدة كلوديا باز إي باز بايلي (غواتيمالا)

الموجز التنفيذي للخبرة ذات الصلة

حائزة على ماجستير في القانون وإجازة في القانون والعلوم الاجتماعية (محامية وكاتبة عدل) من جامعة رافائيل لانديفار (غواتيمالا، غواتيمالا، 1992). لدي أيضاً درجة الدكتوراه في حقوق الإنسان والقانون الجنائي من جامعة سالامانكا (سالامانكا، إسبانيا، 2006)، مع أطروحة الدكتوراه عنوانها "الحماية الجنائية للبشر؛ مع اعتبار خاص لجريمة الإبادة الجماعية". ونظراً لمسيرتي المهنية ومساهماتي الأكاديمية، حصلت أيضاً على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة في عام 2015.

في بداية مسيرتي المهنية، عملت ككاتبة عدل (*jueza de paz*) في مدينة سومبانغو، في مجتمع ريفي صغير في غواتيمالا (عام 1991). وفي وقت لاحق، أصبحت مستشارة قانونية للمكتب الغواتيمالي لحقوق الإنسان، التابع لمكتب رئيس الأساقفة الغواتيمالي (1993-1994). ولعدة سنوات كنت أعمل في نفس الوقت كبرفسور في القانون الجنائي للدفاع عن حقوق الإنسان وكمديرة للمعهد الغواتيمالي للقانون الجنائي المقارن (ICCPG، 2002-10).

كنت أعمل كباحثة في لجنة التوضيح التاريخي في غواتيمالا (غواتيمالا، 1998)، وهي كيان ترعاه الأمم المتحدة الذي تأسس في إطار معاهدات السلام. ومن أجل هذا العمل أعددت الفصل الخاص بجريمة الإبادة الجماعية في تقرير "غواتيمالا، Memoria del Silencio". يصف هذا الفصل كيف قام الجيش الغواتيمالي، أثناء الحرب، بتحديد شعب المايان على أنهم أعداء داخليين وارتكب الجيش سياسة الإبادة ضدهم، مما أدى إلى اغتيالات وتعذيب واختفاء قسري وعنف جنسي وتشريد.

تم تعييني كأول مدعية عامة في غواتيمالا (غواتيمالا 2010 - 2014). هناك، كنت مسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة، وتطوير سياسة الملاحقة الجنائية، والإشراف على التحقيقات والملاحقات القضائية في القضايا ذات التأثير الكبير، بما في ذلك حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجريمة المنظمة والعنف الجنسي. كانت إحدى إنجازاتي الرئيسية هي تصميم وتنفيذ نموذج الملاحقة الجنائية الاستراتيجي الذي تجاوز التحقيق في كل حالة على حدة وقام بالتحقيق في الظاهرة الإجرامية.

وباستخدام نموذجي المقترح، كان من الممكن للبلد رفع فعالية النيابة العامة للجرائم ضد الحياة من 5٪ إلى 25٪ بين عامي 2009 و 2013. وفي الوقت نفسه، قمنا بتوثيق انخفاضاً في جرائم القتل من 46 إلى 34 في المئة بكل مائة ألف نسمة، الذي يشير إلى تمط متناقص الذي استمر على مر السنين حيث بلغ 15 جريمة قتل لكل مائة ألف نسمة في عام 2020.

كان التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت أثناء الحرب الأهلية في غواتيمالا ومقاضاة مرتكبيها من الأولويات خلال فترة ولايتي. قمت بقيادة إنشاء فرق خاصة بدعم من وحدة تحليل جديدة. وأحرز المدعون العامون تقدماً كبيراً في التحقيق والإدعاء في الجرائم المتعلقة بالحرب. من القضايا البارزة كانت محاكمة رئيس الدولة السابق، إفرين ريوس مونت، الذي تمت إدانته بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في 10 أيار/مايو 2013. وفي وقت لاحق، ألغت المحكمة الدستورية المحاكمة. ومع ذلك، فإن الإدانة في محكمة وطنية بجريمة الإبادة الجماعية ضد رئيس دولة سابق تشكل حكماً تاريخياً. وفي المحاكمة، تم تقديم أكثر من 100 شهادة، و 40 رأي خبراء، من بينها أدلة جنائية على المجازر، ووثائق عسكرية (خطط الحملات وتقارير العمليات) التي تم تقديمها واستخدامها كأدلة للإدانة.

ومن الأولويات الأخرى هي ضمان حماية الناجين من العنف القائم على نوع الجنس وإمكانية الوصول إلى العدالة. قمت بقيادة تنفيذ نموذج رعاية شاملة الذي ينسق بين فرق الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية والطب الشرعي والتحقيق، الذي يعمل على

مدار 24 ساعة في اليوم و 365 يوماً في الأسبوع في نفس موقع الحضور. أصبحت هذه الخدمات متوفرة في خمس مناطق من البلاد. كان النموذج يهدف إلى تلافى إعادة إيذاء الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس أثناء تقديمهن أي شكوى، مما يضمن حصول النساء على الرعاية والحماية التي يحتجنها لضمان وصولهن إلى العدالة. وشمل النموذج قضاة الذين عملوا أيضاً لمدة 24 ساعة لإصدار قرارات الحماية أو أوامر القبض عند الإقتضاء.

وفي وقت لاحق من مسيرتي المهنية، تم تعييني كأمنية للأمن متعدد الأبعاد لمنظمة الدول الأمريكية (واشنطن العاصمة، 2017-2018). وفي هذا المنصب، عملت على تعزيز وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، وبذلت الجهد لتعزيز نظام البلدان الأمريكية، وقدمت المشورة، وقمت بمنع والمواجهة والتصدي للتهديدات التي تؤثر على الأمن الإقليمي.

كنت عضواً في المجموعات متعددة التخصصات للخبراء المستقلين للمكسيك (2015-2016 و 2020-2021) ونيكاراغوا (2018) للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. لقد تمكنت من التقدم في التحقيق في بيئة معادية بدون تعاون الدول المعنية وبعد تدمير الأدلة وإخفائها من قبل الجناة. في هذا السياق، كان من الضروري إنشاء شبكات من التعاون والثقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات الاجتماعية التي سمحت لنا بإعادة بناء الحقائق بدون التعاون من حكومات البلدان. جعلت هذه التجارب إمكانية إعادة بناء ما حدث بتقارير مفصلة. وفي حالة المكسيك، كانت هذه التقارير أساساً لمواجهة القصة الرسمية من السلطات المحلية ودعم التحقيق من قبل وحدة مالية جديدة بنهج مختلف تماماً يستمر حتى اليوم في التحقيق.

أشغل حالياً منصب مديرة برنامج المكسيك وأمريكا الوسطى التابع لمركز العدالة والقانون الدولي. يمثل مركز العدالة والقانون الدولي آلاف الضحايا في نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، الذين عانوا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك المذابح والإبادة الجماعية والإعدامات خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والعنف الجنسي.

السيرة الذاتية

1- الدرجات العلمية:

- ماجستير ودكتوراه في القانون: إجازة في القانون والعلوم الاجتماعية، المحاماة، غواتيمالا، 1992، جامعة رافائيل لانديفار.
- دكتوراه فخرية من جامعة جورج تاون (واشنطن العاصمة، عام 2015)
- دكتوراه [بامتياز] في حقوق الإنسان والقانون الجنائي، سالامانكا، إسبانيا، 21 كانون الأول/ديسمبر 2006
- المؤهلات الأخرى. دبلوم الدراسات العليا، سالامانكا، إسبانيا، كانون الأول/ديسمبر 1998، جامعة سالامانكا
- دبلوم الكفاءة في البحوث، سالامانكا، إسبانيا، كانون الأول/ديسمبر 1999، جامعة سالامانكا

2- الخبرة المهنية

السيرة الذاتية

1- المؤهلات العلمية:

- محاستبر ودكتوراه في القانون: إجازة في القانون والعلوم الاجتماعية، المحاماة، غواتيمالا، 1992، جامعة رافائيل لانديفار.
- دكتوراه فخرية من جامعة جورج تاون (واشنطن العاصمة، عام 2015)
- دكتوراه [بامتياز] في حقوق الإنسان والقانون الجنائي، سالامانكا، إسبانيا، 21 كانون الأول/ديسمبر 2006
- المؤهلات الأخرى. دبلوم الدراسات العليا، سالامانكا، إسبانيا، كانون الأول/ديسمبر 1998، جامعة سالامانكا
- دبلوم الكفاءة في البحوث، سالامانكا، إسبانيا، كانون الأول/ديسمبر 1999، جامعة سالامانكا

2- الخبرة المهنية

• الخبرة الدولية

- مديرة مركز برنامج العدل والقانون الدولي للمكسيك وأمريكا الوسطى. شباط/فبراير 2019 حتى الآن.
- عضو في الفريق متعدد التخصصات للخبراء المستقلين لقضية أوتزينابا في المكسيك المعينة من قبل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، آذار/مارس 2015 إلى نيسان/أبريل 2016، التي تم تعيينها من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كانون الثاني/يناير 2020 حتى الآن.
- عضو في الفريق متعدد التخصصات للخبراء المستقلين لنيكاراغوا التي تم تعيينها من قبل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 2018.
- الأمانة العامة للأمن متعدد الأبعاد لمنظمة الدول الأمريكية، منظمة الدول الأمريكية، آذار/مارس 2017 إلى حزيران/يونيو 2018.

• القطاع العدلي

- النائبة العامة ورئيسة النيابة العامة من 10 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى أيار/مايو 2014.
- قاض صلح لبلدية سومبانغو، ساكاتيببكيكز، غواتيمالا من 1 أيار/مارس 1991 إلى 27 أيار/مايو 1992.
- الممارسة المهنية للقانون

- ممارسة القانون المهني من أيار/مايو 1992 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2010، دعاوى الجنائية والدستورية أمام نظام العدالة القومي ونظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية.
- مستشارة قانونية لمكتب رئيس الأساقفة لحقوق الإنسان في غواتيمالا، من تشرين الأول/أكتوبر 1992 إلى تشرين الأول/أكتوبر 1994.

• القطاع الخاص

- مديرة تنفيذية لقسم التدريب في معهد الدراسات المقارنة في العلوم الجنائية في غواتيمالا، من 15 شباط/فبراير 2001 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2002 ومن 1 أيلول/سبتمبر 2008 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
- مديرة تنفيذية لمعهد الدراسات المقارنة في العلوم الجنائية في غواتيمالا، من كانون الثاني/يناير 2002 إلى 31 آب/أغسطس 2008.

- منسقة برنامج إقامة الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون في أمريكا الوسطى برعاية منظمة إنترتشارتس للتعاون الإنمائي، من كانون الأول/يناير 2009 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
- منسقة برنامج الماجستير في قانون الإجراءات الجنائية بجامعة رافائيل لانديفار، من آب/أغسطس 2008 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
- مديرة قسم الشؤون القانونية في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من تشرين الأول/أكتوبر 1994 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

• خبرات أخرى

- عضو لجنة صياغة قانون العقوبات بجامعة سان كارلوس في غواتيمالا والمحكمة العليا لغواتيمالا من 2007 إلى 2009.

3- التدريس الجامعي والمؤسسي:

- بروفيسور في الدراسات الجامعية العليا في قانون الإجراءات الجنائية، جامعة رافائيل لانديفار، للدورات: الدستور، نظام الضمانات والإجراءات الجنائية العدائية والقانون الجنائي الدولي، من 5 آب/أغسطس 2008 إلى 29 نيسان/أبريل 2010.
- بروفيسور في القانون الجنائي، جامعة سان كارلوس في غواتيمالا، دورات في القانون الجنائي الدولي والسياسة الجنائية ودورة دراسية أحادية عن جرائم القتل، من 2002 إلى 2008.
- بروفيسور في كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة رافائيل لانديفار، دورات: القانون الجنائي الأول والثاني 2005-2007 وظاهرة العنف: بعض العناصر النظرية في آب/أغسطس 1998.
- مدربة، وحدة التدريب في مكتب المدعي العام، دورات: التمييز العرقي مع التركيز على توفير العدالة؛ الإبادة الجماعية والتحقيق والإدعاء؛ العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح؛ وضع الجرائم الجنسية في أطر جرائم معينة، الموجهة للمدعين العامين من آب/أغسطس 2008 إلى آب/أغسطس 2010.
- منسقة تحديث قطاع العدالة، مدربة في الدورة التدريبية حول قانون قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة الموجهة للموظفين القضائيين و CONAPREVI، سولولا، أيلول/سبتمبر 2008.
- بروفيسور "برنامج التعليم الإضافي" المعهد الوطني للإدعاء العام في جمهورية الدومينيكان الموفر إلى النيابة العامة؛ جمهورية الدومينيكان، سانتو دومينغو، 2009.
- مصممة ورئيسة تنفيذ وحدات حول "المدعون العامون وعلاقتهم بالضحية" و "نظرية الجريمة"، في المعهد الوطني للإدعاء العام في جمهورية الدومينيكان، سانتو دومينغو، 2010.

4- المنشورات:

- Book "Criminal Justice and Press Freedom", ILANUD, San José, Costa Rica, 1992. Coauthor. Criminal Law.
- Book: "Children Deprived of Liberty," ICCPG and ILANUD, Guatemala, 1993. Coauthor. Human Rights, Criminal and Juvenile Law.
- Book: "For Being a Woman, Analysis of Responses from the Justice System in Cases Involving Violence Against Women," ICCPG, Guatemala, 2007, Coauthor, Criminal Law.
- Book: "The New Regulation of Sexual Violence in Guatemala", ICCPG, Guatemala, 2010, Coauthor, Criminal Law.
- Manual: "Criminal Justice and Gender" ICCPG, Guatemala, 2008; Coauthor; Criminal Justice.

- Article Guatemala: Gender and Reparations for Human Rights Violations, appearing in What Happened to the Women? Gender and Reparations for Human Rights Violations ed. Ruth Rubio-Marín, New York: Social Science Research Council, 2006. Gender: Reparations, Human Rights.
- Article: "Criminal Policy" appears in the Criminal Procedure Manual, ICCPG, Guatemala, 2003. Coauthor, Criminal Procedure, Criminal Policy

5- الامتيازات والتكريم

• المنح الدراسية

- منحة من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي لدراسات الدكتوراه بجامعة سالامانكا، تم منحها في ايلول/سبتمبر 1995.
- منحة مجددة من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي لإنهاء أطروحة الدكتوراه في جامعة سالامانكا، تم منحها في نيسان/أبريل 1997

• الأوسمة

- كرمتها مجلة نيوزويك في كانون الأول/ديسمبر 2011 كواحدة من أشجع النساء في العالم.
- صنفتها مجلة فوربس في آب/أغسطس 2012 كواحدة من النساء اللواتي يغيرن العالم من حيث السياسة العامة، وذلك بسبب مكافحة الجريمة المنظمة وزيادة عدد المحاكمات والإدانات
- ميزتها مجلة نيوزويك من بين 125 امرأة كان لها تأثير على العالم في آذار/مارس 2013 بسبب جهودها في مكافحة الجريمة المنظمة.
- أطلقت مجلة كونترا بودير عليها لقب امرأة العام في 4 كانون الثاني/يناير 2014

• الجوائز

- جائزة ستيفن ج سولارز، منحتها مجموعة الأزمات الدولية تكريماً للالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب واستعادة العدالة في غواتيمالا، في 16 كانون الأول/ديسمبر 2011.
- جائزة "أبوغادوس دي أتوتشا"، التي منحها مجلس نقابة المحامين في أتوتشا بإسبانيا، تقديراً للجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية والحرية والعدالة، في 24 كانون الثاني/يناير 2012.
- جائزة OXFAM-LASA Lecturship Diskin، منحتها جمعية دراسات أمريكا اللاتينية، لدمج الشؤون الأكاديمية والنشاطية، في 23 أيار/مايو 2012.
- جائزة جوديث لي ستروناتش لحقوق الإنسان، منحها مركز العدالة والمساءلة في عام 2013.
- جائزة عميد الجامعة للإنجاز في النهوض بالمرأة في السلام والأمن، منحتها كلية إدموند إيه والش للخدمة الخارجية بجامعة جورجيتاون، في 20 شباط/فبراير 2013.
- وسام سان رايموندو دي بينافورت لصليب الشرف، الذي منحه وزير العدل الإسباني، الصادر في 25 حزيران/يونيو 2013.

- وسام إيزابيل الكاثوليكي الذي منحه الملك خوان كارلوس الأول ملك إسبانيا في 23 تموز/يوليو 2013.
- جائزة على وسام الاستحقاق القائد من جمهورية ألمانيا الاتحادية، 2014.
- جائزة الشجاعة المدنية نيويورك 2015.

• الشكر والتقدير

- تخرجت مع " مرتبة الشرف" في دراسات الدكتوراه من جامعة سالامانكا، كانون الأول/ديسمبر 2006.
- شكر وتقدير من إدارة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة العدل الأمريكية لاعتقال مهربي المخدرات ماورو سالومون راميريز باريوس، وخوان ألبرتو أورتيغز، والديمار لورنزانو شامال، والنجاح في العمليات خلال عام 2011.
- شكر وتقدير منحه الحاكم العام لكندا للعمل المنجز لتحقيق تقدم في إصلاح نظام العدالة وتحسين الوصول إلى العدالة وتعزيز النيابة العامة، في كانون الأول/ديسمبر 2012.

6- السيد أليكس هوايتينغ (فرنسا) الموجز التنفيذي للخبرة ذات الصلة

أتقدم بطلب لشغل منصب نائب المدعي العام لأنني أعتقد أن لدي الخبرة والمهارات والكفاءات للمساهمة في عمل مكتب المدعي العام في هذا الدور. لقد قمت بأداء مهام هذا المنصب بنجاح في ثلاثة محاكم جنائية دولية مختلفة.

لدي خبرة واسعة في كلا أعمال التحقيقات والمحاكمات. وعلى صعيد التحقيقات، قمت بقيادة فرق التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي وقت لاحق، بصفتي منسق التحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، ثم كرئيس للتحقيقات ونائب المدعي العام المتخصص في مكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو، حيث قمت، سوية مع كبار الموظفين الآخرين، بإدارة التحقيقات في مكتب الادعاء بأكمله. وفي هذه الأدوار، شاركت بشكل مباشر في مجموعة واسعة من أنشطة التحقيق وأشرفت عليها - بما في ذلك استجواب الضحايا، والمطلعين من الداخل، والشهود الخبراء؛ وتحليل الأدلة الجنائية والعلمية؛ والسجلات الإلكترونية وجمع البيانات؛ وضبط الأدلة الوثائقية والمادية؛ وجمع المعلومات من المصادر المفتوحة - وذلك في سياقات دولية مختلفة جداً، ومواجهة عدد كبير من التحديات والعقبات والتغلب عليها.

فيما يتعلق بجانب الادعاء، عملت كمحامي ادعاء رئيسي في ثلاثة محاكمات مطولة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفي وقت لاحق، قمت بإدارة، سوية مع كبار الموظفين الآخرين، محاكمات المكتب بأكمله كمنسق ادعاء في المحكمة الجنائية الدولية. إنني أعمل الآن بصفة نائب المدعي العام المتخصص في مكتب المدعي العام المتخصص. وفي هذه الأدوار، شاركت مباشرة وأشرفت على إدعاء القضايا أثناء مراحل الاتهام، والمحاكمة التمهيدية، والكشف عن المعلومات، والمحاكمة، والاستئناف. لدي مهارات قوية في المناصرة الكتابية والشفوية والقدرة والخبرة في الإشراف على المدعين العامين وتوجيههم وتدريبهم في هذه الأدوار. قبل تجربتي الدولية، اكتسبت أيضاً خبرة في التحقيق والادعاء على المستوى الوطني، حيث عملت لمدة عشرة سنوات كمُدعي عام فيدرالي في واشنطن العاصمة وفي بوسطن، مع التركيز على الحقوق المدنية الجنائية والتحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالجريمة المنظمة.

إن خبرتي في إجراء وإدارة كل من التحقيقات والإدعاءات تبين بعمق فهمي وقدرتي على توجيه كل جزء من العملية من التحقيق وحتى المحاكمة والاستئناف. تتطلب المحاكمات الناجحة للجرائم الدولية المعقدة تعاوناً وتنسيقاً وثيقاً في جميع الأوقات بين المحققين والمدعين العامين والمحليين. ومن واقع خبرتي على الأرض وكمشرف، في كل من التحقيقات والمحاكمات، أعرف كيفية بناء وإدارة فرق متكاملة. علاوة على ذلك، لدي القدرة على التعرف على النطاق الكامل للمخاطر والفرص وتوقعها في كل مرحلة من مراحل التحقيق والإدعاء. ساعدتني تجربتي أيضاً على تحديد طرق لجعل عمليات التحقيق والإدعاء أكثر كفاءة، وتحقيق النتائج بسرعة أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، لدي خبرة واسعة في الإدارة في المحاكم الدولية. إن العديد من التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية هي تحديات إدارية وتتشكل من خلال ولايتها الدولية وسلطتها وأنشطتها المتعددة. وفي دوري، حيث أقوم بتوجيه تحقيقات ومحاكمات محددة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإدارة التحقيقات والملاحقات القضائية في المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام المتخصص، قمت دائماً ببناء فرق قوية من خلال إلهام الأداء الممتاز والتعاون الوثيق والتفاني في المهمة. في الوقت نفسه، تتطلب الإدارة الناجحة في المحاكم الدولية التزاماً بتوفير إرشاد وتوجيه واضح للفرق، والقدرة على اتخاذ قرارات صعبة وإبلاغها بوضوح، والاستعداد لمساءلة الذات والآخرين عن الأداء والسلوك تجاه الآخرين. لقد سعت دائماً لإظهار هذه الصفات في المناصب الإدارية. وفي جميع مناصبي، قمت بتنشيط عمل المكتب، ووضع معايير عالية، وتمكين الموظفين، وتشجيع جواً من الاحترام المتبادل. لقد سعت أيضاً إلى معالجة إختلال التوازن بين الجنسين في الموظفين من خلال تحديد النساء ذوات الأداء القوي ومنحن مسؤوليات أكبر وتقديراً أكبر وتشجيع النساء على التقدم لشغل المزيد من المناصب العليا، وتعزيزها كلما أمكن ذلك.

إن تجربتي عبر ثلاثة محاكم دولية مختلفة هي قوة أخرى سأضيفها لهذا المنصب. لدي معرفة عميقة بإجراءات وأعمال المحكمة الجنائية الدولية، لكنني شاهدت أيضاً مناهج أخرى التي ستساعدني في جلب أفكار وتغييرات جديدة إلى المحكمة الجنائية الدولية. لقد شاهدت وتغلّبت على العديد من التحديات المؤسسية التي تواجهها المحاكم الدولية.

لدي أيضاً عشر سنوات من الخبرة في التدريس والكتابة في مجال القانون الجنائي الدولي في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، مما تسمح لي أيضاً للتوقف والتفكير النقدي في عمل المحاكم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، وفي هذا الدور، قمت بالتشاور مع العديد من المنظمات غير الحكومية ومكاتب الادعاء الوطنية وتقديم المشورة لها في جهودها لتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية. إنني أفهم التحديات التي يواجهها المجتمع المدني والمدعون العامون الوطنيون في عملهم وأرى إمكانية تعاون أكبر مع المحكمة الجنائية الدولية. إنني مقتنع بأن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم تنسيق عملها مع العمل الأساسي للجهات الفاعلة المحلية على الأرض واستفاد منه.

خيراً، سأجلب إلى هذا الدور التزاماً قوياً بالعدالة الجنائية الدولية وإيماناً بها. إنني أرى التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية وأتفهم حدودها، لكنني أؤمن أيضاً بعمق بمهمتها وقدرتها على تحقيق العدالة للضحايا والمساهمة في ردع الجرائم الدولية. إن هذا الاعتقاد الأساسي يحفزني كل يوم في عملي في هذا المجال. لكل هذه الأسباب، أعتقد أنني مؤهل بشكل خاص للعمل كنائب للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وسأعتبر المساهمة في مهمة مكتب المدعي العام بهذه الصفة شرفاً حقيقياً لي.

السيرة الذاتية

1- الخبرة

مكتب المدعي العام المتخصص في كوسوفو (2019 حتى الآن)، لاهاي، هولندا

نائب المدعي العام المتخصص (أيلول/سبتمبر 2020 - حتى الآن)

رئيس قسم التحقيق (حزيران/يونيو 2019 – أيلول/سبتمبر 2020)

قائم بإدارة المدعين العامين والمحققين والمحللين في أعمال التحقيق والإدعاء لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي حدثت في كوسوفو من 1 كانون الثاني/يناير 1998 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2000.

كلية الحقوق بجامعة هارفارد (2013 إلى الوقت الحاضر)

كامبريدج، ماساتشوستس

أستاذ زائر ممارس (2021)

أستاذ ممارس (2013 - 2019) (في إجازة من 2019 إلى 2021)

قائم بأعمال التدريس والكتابة والاستشارات بشأن القانون الجنائي الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم والمحكمة الجنائية الدولية المخصصة، والعدالة الجنائية الأمريكية، والأدلة.

المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام (2010-2013)

لاهاي، هولندا

منسق الإدعاء العام (2012-2013).

مسؤول عن إدارة جميع الإدعاءات العامة المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية من قبل مكتب المدعي العام بما في ذلك الإشراف على جميع المدعين العامين وتنسيق النهج في جميع القضايا وتوفير التوجيه والإرشاد القانوني والاستراتيجي ومراجعة جميع الإدعاءات والمناصب الهامة المتقدمة في المحكمة.

• منسق تحقيقات (2010 - 2012)

مسؤول عن إدارة جميع التحقيقات في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية من قبل مكتب المدعي العام بما في ذلك الإشراف على المحققين والمحللين ومراجعة خطط التحقيق والمساهمة فيها، فضلاً عن توفير الإرشاد والتوجيه القانوني والاستراتيجي.

كلية الحقوق بجامعة هارفارد (2007-2010)

كامبريدج ، ماساتشوستس

أستاذ مساعد في القانون الإكلينيكي

درّست دورات حول الإدعاء بشأن جرائم الحرب والإدعاء الفيدرالي والأدلة. وأشرفت على الطلاب الذين يعملون في مشاريع قانونية للمحاكم الجنائية الدولية الخاصة والمنظمات غير الحكومية التي تركز على الإدعاء على جرائم الحرب. قمت بالكتابة والاستشارة عن الإدعاء على جرائم الحرب.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مكتب المدعي العام (2002-2007)

لاهاي، هولندا

محامي إدعاء أول (2005-2007)،

محامي الادعاء (2002-2005)

محام رئيسي في ثلاثة تحقيقات ومحاكمات للإتهام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية: المدعي العام ضد فاطمة ليماج، وايزاك موسليو، وهارادين بالابا؛ والمدعي العام ضد ميلان مارتيتش؛ والمدعي العام ضد دراغومير ميلوسيفيتش (مرحلة الادعاء). قمت بالإشراف وإدارة فريقاً مكوناً من عشرين أو أكثر من المحامين والمحققين والموظفين أثناء مرحلة التحقيق والإتهام والمحاكمة لكل دعوى.

مكتب المدعي العام الأمريكي، مساعد المدعي العام الأمريكي (1995-2002)

بوسطن، ماساتشوستس

قمت بالتحقيق في الجرائم المنظمة والإدعاء على مرتكبيها في وحدات القوة الضاربة للجريمة المنظمة والفساد العام والادعاء الخاص. أدت المحاكمات والاستئنافات وتحقيقات هيئة المحلفين الكبرى وعمل الائتماسات. حاصل على جائزة الإنجاز الخاص (1996)، وجائزة المدير الأعلى للأداء المتفوق (1997)، وجائزة خدمة المشير الأمريكية (وكالة إنفاذ القانون الفيدرالية) (1999) وجائزة الخدمة المتميزة للنائب العام (2000)، وجائزة OCEDEF (2001).

وزارة العدل الأمريكية، قسم الحقوق المدنية، الأمن الجنائي، المدعي العام (1991-1995)

واشنطن العاصمة. قمت بالتحقيق والإدعاء في جرائم الحقوق المدنية الفيدرالية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. قمت بقيادة المحاكمات، وتحقيقات هيئة المحلفين الكبرى، وعمل المعطيات. حاصل على شهادات تقدير (1992، 1994) وجائزة الإنجاز الخاص (1993).

دائرة القاضي يوجين ه. نيكسون، كاتب قانوني (1990-1991)

بروكلين، نيويورك. قمت بعمل البحوث في القضايا القانونية وصياغة الأوامر القضائية والقرارات للقاضي.

مركز دراسات الأمن القومي، باحث مشارك (1986-1987)

واشنطن العاصمة. قمت بعمل البحوث وكتابة مقالات عن الحقوق المدنية ومسائل الأمن القومي.

2- التعليم

كلية الحقوق بجامعة بيل – حزيران/يونيو 1990

- مجلة بيل القانونية: محرر مراجعة الكتب والتعليقات

جامعة بيل، بكالوريوس، أيار/مايو 1986

- Phi Beta Kappa، مع الإمتياز في التخصص

3- المنشورات

Prosecute Little Fish at the ICC, (with Ward Ferdinandusse), J. Int'l Crim. J. (2021) (advance articles) <https://academic.oup.com/jicj/advance-article-abstract/doi/10.1093/jicj/mqab046/6327070?redirectedFrom=fulltext>

The President on Trial: Prosecuting Hissène Habré (book review), J. Int'l Crim. J. (2021) (advance articles) <https://academic.oup.com/jicj/advance-article-abstract/doi/10.1093/jicj/mqab041/6306970?redirectedFrom=fulltext>

Could the Crime of Aggression Undermine Deterrence? J. Int'l Crim. J. (2021) (advance articles) <https://academic.oup.com/jicj/advance-article-abstract/doi/10.1093/jicj/mqab028/6298307?redirectedFrom=fulltext>

A Program for the Next Prosecutor, 52 Case Western Reserve J. of Int'l L 479 (2020)

Prosecution Strategy at the International Criminal Court in Search of a Theory in WHY PUNISH PERPETRATORS OF MASS ATROCITIES? THEORETICAL AND PRACTICAL

PERSPECTIVES ON PUNISHMENT IN INTERNATIONAL CRIMINAL LAW (F. Jessberger & J. Geneuss, eds.) (Cambridge U. Press 2019)

An Investigation Mechanism for Syria: The General Assembly Steps into the Breach, 15 Journal of Int'l Criminal J. 231 (2017)

Investigations and Institutional Imperatives at the ICC in THE FIRST GLOBAL PROSECUTOR (A. Whiting, M. Minow, C.T. Frost, eds.) (U. Michigan Press 2015)

Disclosure Challenges at the International Criminal Court in THE LAW AND PRACTICE OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT: A CRITICAL ACCOUNT OF CHALLENGES AND ACHIEVEMENTS (C. Stahn, ed.) (Oxford U. Press 2015)

Dynamic Investigative Practice at the International Criminal Court, 76 Law & Contemporary Problems 163 (2013)

INTERNATIONAL CRIMINAL LAW: CASES AND COMMENTARY (Oxford U. Press 2011), co-authored with Antonio Cassese, Guido Acquaviva, & Mary Fan

The ICTY as a Laboratory of International Criminal Procedure in THE LEGACY OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNAL FOR THE FORMER YUGOSLAVIA (B. Swart, G. Sluiter, A. Zahar eds.) (Oxford U. Press 2011)

In International Criminal Law, Justice Delayed Can be Justice Delivered, 50 Harvard International Law Journal 323 (2009)

Lead Evidence and Discovery Before the International Criminal Court: The Lubanga Case, 14 UCLA Journal of International Law and Foreign Affairs 207 (2009)

How Prosecutors Should Exercise Their Discretion Now That the Sentencing Guidelines are Advisory, Issues in Legal Scholarship, Vol. 8: Iss. 2, Article 2 (2009) (New Directions for the Department of Justice Symposium) (<http://www.bepress.com/ils/vol8/iss2/art2>)

Controlling Tin Cup Diplomacy, 99 Yale Law Journal 2043 (1990): ملاحظة

Covert Operations and the Democratic Process: The Implications of the Iran-Contra Affair,

Publication of the Center for National Security Studies, Washington, D.C. (1987)

-4 الأنشطة

- محرر، Just Security blog (justsecurity.org) (2015 حتى الآن)
- زميل، المعهد الوطني للقضاء العسكري (2021 - حتى الآن)
- مؤسسة وقف الإبادة البيئية، لجنة الخبراء لصياغة تعريف جريمة الإبادة البيئية (2021)
- الجمعية الأمريكية للقانون الدولي فريق عمل المحكمة الجنائية الدولية (تقرير منشور عن خيارات السياسة لمشاركة الولايات المتحدة مع المحكمة الجنائية الدولية) (2020-2021)
- المجلس الاستشاري، Civitas Maxima (2018 حتى الآن)
- المجلس الاستشاري، محامون من أجل العدالة في ليبيا (2018 - حتى الآن)
- عضو مجلس إدارة، مركز تحليل جرائم المناخ (2018 - حتى الآن)
- عضو في قوة العمل المعنية بمعايير العدالة الجنائية الدولية التابعة لنقابة المحامين الأمريكية (2017 - حتى الآن)
- عضو مجلس مستشاري مشروع المحكمة الجنائية الدولية لرابطة المحامين الأمريكية (2016 - حتى الآن)
- عضو لجنة الخبراء المستقلة لـ "مشروع التجارة والجريمة وحقوق الإنسان، سد فجوات الإدعاء العام"، برعاية المائدة المستديرة الدولية حول مساءلة الشركات ومنظمة العفو الدولية (2014 إلى الوقت الحاضر)

- عضو هيئة تحرير مجلة العدالة الجنائية الدولية (2010 - حتى الآن)
- مفوض وعضو الفريق الاستشاري للجنة العدل والمساءلة الدولية (2014 - حتى الآن)
- زميل أول، كلية الحقوق بجامعة ملبورن (تموز/يوليو 2017) (درست دورة بمستوى الماجستير).
- مركز جورج وأيرينا شيفر لدراسة الإبادة الجماعية وحقوق الإنسان، و زميل منع النزاعات بالجامعة الأمريكية في باريس (صيف 2017)
- منحت جائزة "حطّم السقف الزجاجي" لجمعية القانون النسائية في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، (للتميز في إشراك الطلاب في المحادثات الصعبة والمهمة) (نيسان/أبريل 2017)
- مستشار في مكتب المدعي العام الدولي المشارك، الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (2014-2015)
- الرابطة الدولية للمحامين، لجنة جرائم الحرب، رئيس مشارك (2013-2014)، نائب الرئيس (2009-2013)
- عضو مبادرة الخبراء بشأن تعزيز الفعالية في المحكمة الجنائية الدولية، برعاية وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية وجامعة أمستردام (2013-2014)
- تدريب محامي حقوق الإنسان الأوكرانيين في كييف، أوكرانيا، برعاية الشراكة الدولية لحقوق الإنسان (أيلول/سبتمبر 2014)
- تدريب المدعين العامين والمحققين في قسم الجرائم الدولية، كينيا، برعاية وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية (شباط/فبراير 2014)
- تدريب محامي حقوق الإنسان من سري لانكا على التحقيق في جرائم الحرب، برعاية مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان (أيلول/سبتمبر 2009)
- تدريب محامي حقوق الإنسان في تبليسي، جورجيا على التحقيق في جرائم الحرب والتشاور بشأن تقرير التحقيق، برعاية مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (2008-2009)
- 5- **القبول في رابطة المحامين** نيويورك، كونيتيكت، ماساتشوستس، واشنطن العاصمة.
- 6- **اللغات** الإنكليزية والفرنسية (بإتقان)